شراكة ... تبني وطن
خطوات الاستثمار مع
DAMASCUS CHAM
شركة دمشق الشام القابضة
HOLDING COMPANY
MAROTA.CITY
www.damacham.sy

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية ـ تصدر مؤقتاً كل شهر
Issue No.525 - 10 of August 2019
السنة الثامنة عشرة ـ العدد /٥٢٥/ ١٠ آب ـ أغسطس ٢٠١٩

مدير عام المؤسسة العامة للمعارض الفاكياني: ٣١ دولة ثبتت الحجز وباب المشاركة مفتوح
حداد: تحديد ١٠ مراكز لانطلاق باص المعرض في دمشق وريفها

ص ٣

وزير النقل: تجهيز مطار دمشق وبرمجة الرحلات بالتنسيق مع إدارة المعرض

حديث مع الصينيين عن مدينة بحرية
طرح مشاريع إستراتيجية للاستثمار بالمشاركة مع القطاع الخاص

بيّن وزير النقل علي حمود في حديثه لـ«الاقتصادية» حول معرض دمشق الدولي أن المعرض يعتبر إحدى أهم وسائل الترويج لقطاع واستثمارات النقل البري والبحري والجوي والسككي، ويسهم في تكامل هذه القطاعات إضافة إلى دورها العام على صعيد النقل وتوليد فرص العمل وبالتالي تعتبر نشاطات مدرّة للأرباح.

وأشار حمود إلى أن المعارض بشكل عام حالة ترويجية مهمة جداً والسوريون فهموها مبكراً باعتبار أول معرض أقيم بالشرق الأوسط كان معرض دمشق الدولي، لافتاً إلى أن المعارض في سورية كانت متألقة قبل الأزمة، مضيفاً: لاشك أنها تعود لتألقها بعد عودة الأمن والأمان للعاصمة وريفها، والذي تجلى بوضوح في مجال الوزارة مع عودة نشاط وعمل مديريات النقل في الزبلطاني وحرستا، إضافة إلى عودة الأمان إلى مطار دمشق الدولي وطريقه وكل ذلك الفضل الأول فيه للجيش العربي السوري المقدام الذي أعطانا مساحات واسعة للعمل والانطلاق نحو تحسين وتطوير الخدمات.

اللقاء الكامل ص ٢

■ رئيس غرفة التجارة الإيرانية في قم: لدى الشركات الإيرانية القدرة على توريد آليات البناء للمساهمة في إعادة الإعمار

ص ٤

■ ٩٠ بالمئة من دعاوى التأمين حوادث سير .. وفكرة لرفع التعويض

ص ٨

■ مخلّصون جمركيون يوظّفون فتيات للاستيراد بأسمائهن بدل التجار

ص ٩

■ التموين: مراقبونا على صفحات الفيسبوك قريباً!!

ص ١٣

■ ٢,٥ مليون سوري يحرقون كل ساعة ٢١,٣ مليون ليرة سورية على الدخان

ص ١٦

■ التكنولوجيا الاقتصادية والمالية الذكية ومردودها الاقتصادي

ص ١٨

فنون التزوير تزدهر في الأسواق

تعبئة عبوات بماركات أجنبية بعد الحصول عليها من حاويات القمامة

ازدهرت صناعة التزوير في سورية خلال سنوات الحرب الثماني، متخذة من المناطق النائية والبعيدة عن أعين الرقابة ورشات لإنتاج بضاعة مزورة ومقلدة تحمل أسماء علامات تجارية عالمية ومحلية معروفة، أو لتزوير لصاقات ومدد الصلاحية لمواد غير معروفة المنشأ أو منتهية الصلاحية، وفي بعض الأحيان وصل الأمر إلى تصدير البضاعة المزورة للخارج تحت اسم العلامة التجارية الأصلية.

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب أكد أن حالات التزوير والتقليد موجودة منذ فترات طويلة وفي أماكن كثيرة، إلا أن البعض استغل ظروف الحرب والفوضى التي حصلت ما أدى إلى زيادة انتشارها، منوهاً بأن سنوات الحرب ليست السبب الرئيس في انتشارها.

وكشف الخطيب عن تنظيم الوزارة ٢٥٠ ضبطاً لمواد منتهية الصلاحية في النصف الأول من العام الحالي، إلى جانب تنظيم ٤٢٤ ضبطاً للغش في الصناعة من ضمنها منتجات مزورة خلال الفترة نفسها، مبيناً أن المنتجات التي ضبطت كانت متنوعة ما بين منظفات ومواد غذائية وأسلاك كهربائية.

وقال: ضبطت دوريات حماية المستهلك أسلاكاً كهربائية مقلدة –في كل من دمشق وريف دمشق واللاذقية– لمنتجات شركة الكابلات التابعة للقطاع العام؛ لكون إنتاجها يعتبر ذا نوعية ومواصفات جيدة، وتم تنظيم الضبوط اللازمة وإحالة المخالفين على القضاء وحجز الكميات المضبوطة.

ص ٦

من دمشق.. إلى العالم

وزير النقل لـ«الاقتصادية»: تجهيز مطار دمشق وبرمجة الرحلات بالتنسيق مع إدارة المعرض

حديث مع الصينيين عن مدينة بحرية

طرح مشاريع إستراتيجية للاستثمار بالمشاركة مع القطاع الخاص

■ محمد راكان مصطفى

صرح وزير النقل علي حمود لـ«الاقتصادية» بأن معرض دمشق الدولي يعتبر إحدى أهم وسائل الترويج لقطاع واستثمارات النقل البري والبحري والجوي والسككي، ويسهم في تكامل هذه القطاعات إضافة إلى دورها العام على صعيد النقل وتوليد فرص العمل وبالتالي تعتبر نشاطات مدرّة للأرباح.

وأشار حمود إلى أن المعارض بشكل عام حالة ترويجية مهمة جداً والسوريون فهموها مبكراً باعتبار أول معرض أقيم بالشرق الأوسط كان معرض دمشق الدولي، لافتاً إلى أن المعارض في سورية كانت متألقة قبل الأزمة، مضيفاً: لاشك أنها تعود لتألقها بعد عودة الأمن والأمان للعاصمة وريفها، والذي تجلى بوضوح في مجال الوزارة مع عودة نشاط وعمل مديريات النقل في الزبلطاني وحرستا، إضافة إلى عودة الأمان إلى مطار دمشق الدولي وطريقه وكل ذلك الفضل الأول فيه للجيش العربي السوري المقدام الذي أعطانا مساحات واسعة للعمل والانطلاق نحو تحسين وتطوير الخدمات.

وبيّن حمود أنه وفي إطار الشراكة هذا مع القطاع الخاص تتهيأ وزارة النقل خلال المعرض للإعلان عن مصفوفة المشاريع الإستراتيجية المطروحة للاستثمار بطريقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص انطلاقاً من دراسات مرجعية مبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية ومعدلات العوائد الاقتصادية بالتنسيق المتبادل والتفاعلي بين لجان التشاركية في الوزارات ومكتب التشاركية ومجلس التشاركية.

ووفقاً لحمود فإن المشاريع التي تخص «قطاع النقل» تستهدف تطوير وتحديث البنى التحتية لأنماط النقل كافة من مرافئ ومطارات وسكك حديدية وطرق بطريقة التشاركية بين القطاعين العام والخاص، مضيفاً: وبعد إنجاز عقد استثمار لمرفأ طرطوس من الطرف الروسي، يهدف إلى تمويل تطوير وتحديث المرفأ وتشغيله وإدارته لمدة ٤٩ عاماً من الشريك الروسي، يوجد تنسيق مع الطرف الصيني للتشارك في عدد من المشاريع بطريقة الـ BOT منها طريق شمال – جنوب وشرق – غرب ومدينة صناعات

محطة قطار جديدة بالقرب من مدينة المعارض

بحرية في منطقة عرب الملك.

ولفت حمود إلى أن مشاركة وزارة النقل في معرض دمشق الدولي بدورته الـ ٦١ تعتبر من أوسع مشاركات الجهات العامة باعتبارها المكون الأساس الذي يقدم أوسع الخدمات المتعلقة بالنقل وغيرها، انطلاقاً من دورها الحيوي المهم في إظهار قطاعات النقل المختلفة البرية والبحرية والجوية ورؤيتها في تأمين نقل آمن لمشاركي وزوار معرض دمشق الدولي، وإظهار صورة سورية وموقعها الجغرافي المهم وأهمية طرق النقل عبرها بين الشرق والغرب.

وبين أنه وبهدف نجاح هذه المشاركة اتخذت وزارة النقل جملة من الإجراءات منها تجهيز مطار دمشق الدولي وإعادة تأهيل البوابات والفناكر وتركيب شاخصات إعلانية وشاشات إلكترونية للإعلان في مبنى الركاب والموقع العام، وتركيب أدراج كهربائية جديدة في المطار، وصيانة المصاعد البانورامية في القدوم والمغادرة.

وتابع: إضافة إلى إعادة تأهيل السقف المستعار في مبنى الركاب وممرات البوابات، وفتح مدخل خاص بركاب الدرجة الأولى وكبار الزوار والركب الطائر، وافتتاح قاعات مأجورة لاستقبال ووداع كبار الزوار. كما استكملت الوزارة تجهيز صالة المطار لاستقبال الوفود المشاركة، مضيفاً: وتشمل التحضيرات ترتيب عملية استقبال الزوار، وتفعيل شعبة الاستعلامات وتزويد كونتوار الاستعلامات بكل المعلومات اللازمة للإجابة عن تساؤلات المسافرين، فضلاً عن تطوير خدمات العربات المقدمة في المطار.

وأشار حمود إلى قيام الوزارة ببرمجة الرحلات بما يتناسب مع القادمين والمغادرين خلال فترة انعقاد المعرض بالتنسيق مع إدارة المعرض والمؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية، معلناً عن منح حسم لإصدار التذاكر ضمن جناح الوزارة وخلال أيام المعرض يصل إلى ٢٥٪، وتقديم كل التسهيلات من نقل المشاركين بالمعرض من القطر وإليه من مسافرين وشحن بضائع، وإجراء سحب لعدد من التذاكر المجانية.

ولفت حمود إلى أن إجراءات وزارة النقل لم تقتصر على ذلك، فقد تم تجهيز محطة مدينة المعارض وتشغيل قطار المعرض، حيث تم إنشاء محطة جديدة بالقرب من أرض معرض دمشق الدولي مؤلفة من ثلاثة خطوط مع أرصفة ومظلة وكل المستلزمات الخدمية بما فيها الطرق الواصلة بين المحطة وأرض المعرض والطاقة الكهربائية والمجموعات الكهربائية الاحتياطية اللازمة لتخديم محطة مدينة المعارض وتأمين كل وسائل الاتصال اللازمة لتحقيق أمان سير القطارات، والعمل على إعادة تأهيل محطة القدم التي تعرضت لأعمال تخريبية من المجموعات الإرهابية المسلحة التي كانت في المناطق المحيطة بها، وتجهيزها بكل المستلزمات الخدمية اللازمة وصيانة الخط الحديدي الواصل بين محطة القدم ومدينة المعارض (من أجل تسيير القطارات مع المحافظة على أمان سيرها) مروراً بمحطة السبينة بعد تعرض الخط لأعمال تخريبية لمسافة ١٨/ كم، إضافة إلى صيانة عربات نقل الركاب بعدد ٣٠/ وإعادة تأهيل عربات أخرى بعدد ٢٥/ بعد تعرضها لأعمال تخريبية، وبذلك يكون مجموعها ٥٥ عربة نقل للركاب.

وأكد وزير النقل تجهيز القاطرات الموجودة في مديرية فرع دمشق بعد تعرضها لأعمال تخريبية، ونقل ٦/ قاطرات من محطة حلب إلى دمشق براً (بعد إصلاحها وصيانتها في حلب) وذلك بالاستعانة بالآليات المتخصصة لنقل حمولة كهذه من الشركة العامة لنقل الكهرباء، وبذلك يكون العدد الإجمالي الذي وضع لخدمة زوار المعرض الحالي حوالي ٦٣ عربة نقل للركاب.

وأشار حمود إلى إنجاز بعض الأعمال بقصد استثمارها في المعرض مقدمتها تأهيل الخط الحديدي ووضع خطة لتنظيم حركة القطارات واستقبال ووداع الضيوف، وتأهيل طريق مطار دمشق الدولي وإجراء أعمال الصيانة لطريق المطار وطريق قصر المؤتمرات، إضافة إلى ترميم الأرصفة، واستكمال أعمال صيانة أجهزة الإنارة بموجب العقد المبرم مع الشركة العامة لأعمال الكهرباء والاتصالات، وصيانة الإنارة الليلية لضمان تأمين الإضاءة اللازمة للطريق، بما يؤمن الوضوح والرؤية الليلية.

وبين حمود أن وزارة النقل ستشارك في الدورة القادمة لمعرض دمشق الدولي ضمن الجناح السوري بمساحة ٢٤٠٠م سيضم جميع قطاعات النقل البري والجوي والبحري والسككي واتحاد شركات الشحن، منوهاً بأنه سيتم من خلاله التعريف بجميع الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين وعرض المشاريع الإستراتيجية ورؤية الوزارة خلال الفترة القادمة.

وأشار حمود إلى أنه سوف يتم عرض ماكيت لأحد أهم المشاريع التي يتم العمل على تنفيذها خلال الفترة القادمة وهو نقل الإحضارات من حسياء في محافظة حمص إلى المحافظات السورية كافة، منوهاً بأن الماكيت يعرض لأول مرة عن هذا المشروع الضخم، والذي سيؤدي إلى مردود عالٍ يصل إلى عشرات المليارات سنوياً، حيث تقوم مؤسسة الخطوط الحديدية ومؤسسة إنشاء الخطوط الحديدية بالعمل على إنجاز هذا المشروع الضخم خلال هذا العام على أن يتم النقل إلى بقية المحافظات عند تجهيز الخطوط.

ولفت وزير النقل إلى قيام الإرهابيين ومشغليهم منذ بداية الحرب باستهداف السكك الحديدية وتقطيع أوصالها نظراً لأهميتها الكبيرة، إذ إنها تستطيع أن تنقل كميات كبيرة من البضائع في واحدة الزمن، ناهيك عن أنها آمنة مقارنة مع وسائل النقل الأخرى وصديقة للبيئة، مضيفاً: كما أن أجور النقل فيها تساوي حوالي نصف أجور النقل في الشاحنات والتي تتسبب بتخريب الطرقات، والذي لا يحدث عند النقل بالقطار، وبالتالي تحقق وفراً كبيراً في تكاليف الصيانة، فضلاً عن نوعية المواد التي يمكن أن تنقلها القطارات نتيجة الأسعار المتدنية للنقل، حيث يمكن نقل البضائع إلى مسافات بعيدة كالزفت وتوفير نسبة من ٤٠ إلى ٤٥٪ من المادة السائلة الزفتية التي هي الأغلى في المجبول الزفتي نتيجة استخدام بحصة حسياء عوضاً عن بحصة حلب من خلال إيصال القطار من حسياء إلى حلب ونقل الإحضارات، وبالتالي توفير التكاليف العالية وتأمين مواصفات جيدة للمجبول الزفتي والمجبول البيتوني.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٠ تاريخ ٢٠٠١/٩/١٩ المعدل بالقرار ٧/أ وتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المدير المسؤول
نبيل زريق

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية
دمشق ـ سورية
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥ ـ ٠١١ فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ ـ ٠١١
سعر النسخة «١٠٠ ليرة سورية»

٩٥ ألف متر مربع و٥٠ جناحاً حتى الآن

الفاكياني: ٣١ دولة ثبتت الحجز وباب المشاركة مفتوح

■ محمد راكان مصطفى

كشف مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية غسان الفاكياني عن تجاوز المساحات المحجوزة بين المبني والمكشوف ٩٥ ألف متر مربع، كما بلغ عدد الأجنحة ٥٠ جناحاً، منوهاً بأن المؤسسة مازالت تستقبل الطلبات.

وأكد فاكياني أن عدد الدول التي ثبتت الحجز للمشاركة في المعرض بلغت حتى تاريخه ٣١ دولة، مشيراً إلى أن باب المشاركة مفتوح.

ووفقاً للفاكياني يحمل المعرض بدورته الـ٦١ الذي سيقام تحت عنوان (من دمشق إلى العالم) رسائل إستراتيجية أهمها انطلاق مرحلة إعادة الإعمار وعودة عجلة الإنتاج إلى الدوران وانتعاش الاقتصاد والاستثمار الوطني والمشاركات الدولية والترويج للمنتجات السورية بقصد التصدير والترويج للفرص الاستثمارية في سورية، لافتاً إلى أن سوق البيع سيكون متميزاً بدورة هذا العام وستتخلله معارض متخصصة في المجال الزراعي والمصارف والتأمين.

وتبلغ المساحة الإجمالية لمدينة المعارض التي افتتحت عام ٢٠٠٣ في مقرها الجديد على طريق المطار الدولي ١,٢ مليون متر مربع كما تبلغ مساحات العرض المبني ٨٣ ألف متر مربع وتقارب مساحات العرض المكشوف ١٥٠ ألف متر مربع.

وبين فاكياني أن تقريب موعد الافتتاح مراعاة لأمور تنظيمية، مشيراً إلى أن الافتتاح ٢٨ آب، لكن بدء الزيارة ٢٩ آب، منوهاً بأن موضوع نقل الزوار يتم بالتنسيق مع المؤسسة العامة للنقل الداخلي، وتم تخصيص ١٥٠ باصاً لنقل الزوار من دمشق وريفها وبالعكس، إضافة إلى لقيام وزارة النقل بتسيير رحلات عبر قطار المعرض لنقل الزوار من محطة القدم إلى مدينة المعارض.

وأشار مدير المعارض إلى وجود فعاليات مرافقة للمعرض، فهناك إصدار يانصيب خاص لمعرض دمشق الدولي جائزته الكبرى ٦٠ مليوناً، ومهرجان فني ومسرح طفل ولقاءات رجال أعمال وندوات اقتصادية وسيتم تسليط الضوء يومياً على إحدى الحرف الشعبية التراثية الموجودة في جناح الحرف التراثية.

لافتاً إلى أن المشاركات تضم الفعاليات الاقتصادية العاملة في القطاعات الغذائية والهندسية والكيميائية من القطاعين العام والخاص، موضحاً وجود قطاع جديد في هذه الدورة وهو جناح خاص بالتقانة والمعلومات المشاركة، منوهاً بأن المشاركات تتوزع بين دولية ومحلية تنضوي تحتها الوزارات والإدارات والهيئات والجهات العامة التابعة لها.

وأكد الفاكياني أنه سوف يتم تنظيم عملية الدخول وفق آلية جديدة، وأنه سيتم تلافي الأخطاء والملاحظات من العام الماضي، مضيفاً: سيكون هناك بوابة خاصة لدخول الإعلاميين ورجال الأعمال والدبلوماسيين، إضافة إلى أنه سيكون هناك بوابة خاصة لدخول بضائع ومعروضات العارضين والمشاركين في فترات معينة لدخول المعروضات يومياً.

كاشفاً عن وضع مرآب إضافي يتسع لنحو ١٠ آلاف سيارة في الخدمة، كما تم تجهيز أماكن الجلوس والكراسي، وتم إيلاء موضوع النظافة اهتماماً خاصاً عبر زيادة العاملين وتعيين مراقبين ومشرفين على مدار الساعة وزيادة عدد سلات القمامة، إضافة إلى تجهيز الإضاءة، بحيث تكون مدينة المعرض مضاءة بالكامل.

يذكر أن معرض دمشق الدولي استأنف دوراته في عام ٢٠١٧ بدورته الـ٥٩ بعد توقف دام ٦ سنوات بسبب الحرب الإرهابية التي تتعرض لها البلاد، وتبلغ المساحة الإجمالية لمدينة المعارض التي افتتحت عام ٢٠٠٣ في مقرها الجديد على طريق المطار الدولي ١,٢ مليون متر مربع، كما تبلغ مساحات العرض المبني ٨٣ ألف متر مربع، وتقارب مساحات العرض المكشوف ١٥٠ ألف متر مربع.

١٥٠ باص نقل داخلي لنقل الزوار من مدينة المعارض وإليها

مدير شركة النقل الداخلي بدمشق سامر حداد: تحديد ١٠ مراكز لانطلاق باص المعرض في دمشق وريفها

صرح مدير شركة النقل الداخلي بدمشق سامر حداد بأنه وبالتنسيق مع المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية تم الطلب من الشركة تأمين ١٥٠ باص نقل داخلي لتأمين نقل المواطنين من معرض دمشق الدولي وإليه، وقد تم تحديد ١٠ مواقع لانطلاق الباصات من دمشق وريفها.

وبيّن حداد في حديثه لـ«الاقتصادية»، أنه تم تحديد مركز الانطلاق الأول تحت جسر الرئيس، والمركز الثاني ساحة باب توما، والمركز الثالث ركن الدين بجانب مشفى ابن النفيس، والمركز الرابع مشروع دمر دوار الكنيسة، والمركز الخامس مزة أوتوستراد أمام صالة الجلاء، المركز السادس جرمانا ساحة السيوف، والمركز السابع صحنايا موقف الكازية، والمركز الثامن مركز انطلاق السيدة زينب، والمركز التاسع هو مركز السومرية، والمركز العاشر هو مركز تجمع عند الجسر الخامس، حيث تمّ تخصيص باص لنقل جميع الراغبين في الذهاب إلى محطة القدم للركوب بقطار المعرض.

وأشار حداد إلى وجود باصات في محطة قطاع المعرض، التي تبعد نحو ٣,٥ كم عن مدينة المعارض، حيث يتم نقل زائري المعرض من المحطة إلى المدينة بوساطة الباصات.

وأوضح حداد أنه وخلال فترة المعرض سيتم وضع طاقة الشركة في فترة ما بعد الظهيرة، بداية من الساعة الرابعة والنصف تحت تصرف الشركة العامة للمعارض في حالة استنفار كاملة، لتأمين وصول وعودة جميع الزائرين للمعرض، مبيناً أنه تم التعويل على تخديم المواطنين خلال هذه المدة بتأمين احتياجات المواطنين في مدينة دمشق، منوهاً بوجود تنسيق مع شركة المرور لتسهيل عمل الشركات الخاصة لتغطية احتياجات كل الخطوط.

وعن عدد الرحلات المتوقعة لكل باص يومياً أجاب حداد: المخطط أن يقوم كل باص بثلاث إلى أربع سفرات (ذهاباً وإياباً)، مضيفاً: العام الماضي الباص قام بـ١٢ سفرة، العام الحالي لن يتوقف عمل الباصات حتى تتم إعادة جميع المواطنين من مدينة المعارض.

وفي ختام حديثه أكد حداد أن النقل مجاني بشكل كامل.

توقيع على العديد من مذكرات التفاهم شملت إنشاء المعامل

درويش: طموح رجال الأعمال السوريين والإيرانيين لشركة قابضة كبيرة

رئيس غرفة التجارة الإيرانية في قم: لدى الشركات الإيرانية القدرة على توريد آليات البناء للمساهمة في إعادة الإعمار

من اللقاءات الثنائية التي جمعت رجال الأعمال السوريين والإيرانيين

■ رامز محفوظ- وفاء جديد

كشف نائب رئيس غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة رئيس اللجنة العليا للمستثمرين في المناطق الحرة فهد درويش لـ«الاقتصادية» عن توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب الإيراني لإنشاء معمل تصنيع هياكل خارجية للسيارات والآليات كذلك تزيلاو هيكل سيارة البيك آب وهيكل صهاريج المازوت والمياه، مضيفاً: فبدل أن يتم استيراد على سبيل المثال صهريج كامل يتم تصنيع هيكل الصهريج في المعمل.

ونفى درويش صحة ما يشاع عن إقامة شركة آدوية في المنطقة الحرة خلال هذه الفترة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه تم توقيع عدة مذكرات تفاهم مع الجانب الإيراني خلال لقاءات المعمل السورية الإيرانية التي استضافها فندق الشير اتون وضم رجال أعمال إيرانيين ونظراءهم السوريين، وذلك للتعاون في مجالات الاستيراد والتصدير، والمستلزمات الكهربائية، والبنى التحتية والغاز، وكذلك البناء والمقاولات، والطاقة الشمسية وغيرها.

وبين درويش أن أبرز مذكرات التفاهم شملت إنشاء معمل للطاقة الشمسية في منطقة عدرا الصناعية، الذي من المتوقع أن يتم البدء بتنفيذه قريباً جداً، لأن معدات المعمل متوافرة حالياً لدى الجانب الإيراني لإنشاء هذا المعمل.

وأضاف: الإيرانيون وغيرهم من الأشقاء والأصدقاء يطمحون لإقامة معامل في سورية والتصدير إلى دول الجوار عبر سورية بموقعها الجغرافي وموقعها الإستراتيجي.

وأشار درويش إلى طموح رجال الأعمال السوريين بأن يكون هناك شركة قابضة كبيرة بين رجال الأعمال السوريين ورجال الأعمال الإيرانيين، يستطيعون من خلالها أن ينفذوا جميع الأعمال في الصناعة والتجارة والبنوك والتأمين، ويكون تحت هذه الشركة عدة شركات ومعامل تابعة، وذلك ليتم تطوير الاقتصاد بين البلدين، لافتاً إلى أن التعامل الاقتصادي في القطاع الخاص بين البلدين ضعيف الآن، وهناك عدة عقبات بسبب العقوبات الاقتصادية والمعوقات مثل كلف النقل والشحن وغيرها، لافتاً إلى أنه تمت المطالبة من الحكومتين بالعمل لإزالة تلك العقبات، وهناك وعود حكومية بإزالتها.

ولفت إلى أنه تم الحديث مع الجانب الإيراني عن موضوع تنشيط السياحة العادية وليست الدينية، لافتاً إلى حضور العديد من شركات السياحة الإيرانية التي دعت للقيام بالسياحة المتبادلة بين البلدين، وتم توقيع مذكرة تفاهم بهذا الخصوص.

وبالنسبة لإقامة المعارض أوضح درويش أنه تم التباحث بين الجانبين السوري والإيراني عن ضرورة توفير معلومات عن توقيت المعارض التخصصية في سورية وإيران من أجل تنظيم رحلات من مكاتب السياحة في البلدين بهدف حضور الصناعيين والتجار المعارض التخصصية التي تقام في البلدين.

من جهته أكد أمين سر غرفة التجارة السورية الإيرانية المشتركة مصان نحاس لـ«الاقتصادية» توقيع العديد من مذكرات التفاهم التي شملت إنشاء معمل أدوية، متوقعاً أن يتم الانتهاء من تجهيز هذا المعمل خلال سنة، وأن تتم المباشرة بتنفيذه خلال الشهر الحالي، إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء معمل حليب أطفال وتوقيع مذكرة لإنشاء معمل زيوت الأساس الذي يصنع منه زيت السيارات، مؤكداً أن المباشرة بتنفيذ هذه المشاريع ستتم خلال الشهر الحالي.

معارض

لفت نحاس إلى أنه تم الاتفاق كذلك على إقامة معرض

معرض منتوجات سورية في طهران للبيع المباشر خلال آذار القادم

منتوجات سورية بطهران للبيع المباشر خلال شهر آذار القادم وآخر للمنتوجات الإيرانية في مدينة المعارض في سورية في شهر آذار أو نيسان القادم، كما تم الاتفاق على موضوع التبادل الاقتصادي بين البلدين بشكل مستمر بحيث يتم تزويد سورية بكل ما تحتاجه من مواد غذائية وقمح وذرة وغيرها بأسعار دون الأسعار العالمية، ويكون عليها حسم جيد، وشدد على أنه بالوقت نفسه فإن المنتجات التي تصنع في سورية والتي لها وفر في السوق السورية تم الاتفاق مع الجانب الإيراني لتصديرها.

إعادة بناء المدن

أما للبناء، فقد أوضح نحاس أن الوفد الإيراني تعهد بالمساهمة في موضوع المدن التي سيتم إعادة بنائها وترحيل الأنقاض، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه خلال شهرين سيلمس المواطن السوري نتائج على الأرض بهذا الخصوص.

وبين أن اللقاءات مع الوفد الإيراني كانت إيجابية وجيدة وتصب في مصلحة الجانبين السوري والإيراني، مبيناً أن سورية تعاني اليوم حصاراً أوروبياً أميركياً جائراً، وسورية تتجه في الوقت الراهن نحو الشرق، مضيفاً: انفتاح اقتصادي ليس مع إيران فحسب، إنما مع الصين والهند وروسيا ودول البريكس.

وأشار نحاس إلى أن العمل جارٍ على الانتقال من التركيز على القطاع التجاري الاستهلاكي إلى القطاع الصناعي، بهدف الوصول إلى صناعة قوية في سورية، إذ يتم بحث إقامة صناعات حديثة جداً في مجالات البناء والصحة والأدوية.. ومختلف المجالات الأخرى، بهدف كسر الإجراءات القسرية الأحادية الجانب الجائرة المفروضة على سورية، مضيفاً: وهذا ما ينسجم مع توجهات الدولة السورية.

وتابع: خلال أشهر سيكون هناك تحسن كبير في الوضع الاقتصادي، وستتوافر المنتجات بكثرة وخصوصاً فيما يتعلق بحليب الأطفال والأدوية وغيرها من المواد التي يحتاجها المواطن بشكل يومي وبأسعار جيدة جداً، مضيفاً: لا عقبات تذكر، فالدعم كبير، وإيران منفتحة على سورية.

ولفت إلى التسهيلات الكبيرة من إيران فيما يتعلق بالقطاع النفطي مثل تسهيلات الدفع، واتفاقية المدفوعات، مبيناً أن التسهيلات سوف تساعد رجال الأعمال السوريين على القيام بالصناعة بشكل مربح جداً من دون عقبات.

وعن الجانب الإيراني، أوضح رئيس غرفة التجارة الإيرانية في محافظة قم أحمد وند في تصريح له بأن هدف اللقاء تحقيق تفاهم تجاري بين غرفتي تجارة إيران وسورية، لافتاً إلى المجالات المختلفة موضوع التعاون، كالكهرباء والصحة، والآليات، والأدوات الهندسية، منوهاً بوجود نيات للتعاون والمساعدة في تطوير شبكة كهرباء سورية، لافتاً إلى وجود الكثير من الشركات الإيرانية المتخصصة في هذا المجال، يمكن أن يتم جمعها للقدوم إلى سورية في حال اقتضت الحاجة إليها.

وفي المجال الصحي، أشار وند إلى وجود أكثر من ١٠٠ اختراع في مجال الأدوية الطبية، جاء بها طبيب إيراني لنقلها إلى الأطباء السوريين والشركات الطبية السورية.

وأشار إلى الآليات والأدوات الهندسية المتعلقة بأمور المطارات، وآليات إطفاء الحرائق، وتقنيات تفكيك القمامة في إنتاج الطاقة، مبيناً أن هناك عدداً من التجار في مختلف مجالات التجارة العامة مثل المواد الأولية للبناء والمواد الصحية لديهم الخبرة والتجربة الكافية.

وأكد وند توافر القدرة الكافية لدى الشركات الإيرانية على توريد آليات البناء للمساهمة في إعادة الإعمار، مضيفاً: لكن هذا الأمر يحتاج إلى تنسيق بين حكومتي البلدين.

وأعرب رئيس غرفة التجارة الإيرانية في محافظة قم عن أمله بأن تكون هذه اللقاءات ذات نتائج مهمة، داعياً رئيس غرفة التجارة المشتركة السورية الإيرانية إلى زيارة إيران مع وفد من التجار للاطلاع على الشركات في محافظة قم والبالغ عددها ١٠٠٠ شركة، والتعرف على قدراتها في مجال التجارة، لتكون هذه اللقاءات بداية التوقيع على مشاريع تجارية مختلفة بين البلدين.

٣,٥ مليارات ليرة الكتلة المالية للإعلانات في سورية العام الماضي منها ٢,٥ مليار عبر «مؤسسة الإعلان»

الأخرس: أزمات المحروقات تسببت بإحجام الفعاليات الاقتصادية عن الإعلانات

معراوي: الإعلان في المؤسسات الحكومية أحد بنود الإنفاق.. والاتجاه للإعلانات أصبح سلبياً

■ الاقتصادية

تطولها الانتقادات بشكل شبه دائم، والسخرية في أحيان أخرى، ويرى البعض أنها لم تبارح مكانها قيد أنملة منذ عشرات السنوات، بل مازالت تدور في الصيغة ذاتها بشكل يبعث على الملل وبعيداً من أي تجدد أو ابتكار، فالإعلانات للمؤسسات والفعاليات الاقتصادية السورية تعتبر تحصيلاً حاصلاً أو حاجة لا غاية من وجودها، وعلى الكفة الأخرى يرى البعض أن مستوى الصناعة الإعلانية تحسنت قليلاً وتجاوزت مراحل عدة نتيجة اشتداد المنافسة بين الفعاليات الاقتصادية، إلا أن اللوم يلقى في الحالتين على نسبة انتشار الثقافة الإعلانية لدى المؤسسات في المقام الأول، ما يضع الكثير من إشارات الاستفهام حول نسبة الإنفاق المالي على الإعلانات في البلاد، والأسس التي تحدد بموجبه الميزانيات الإعلانية في المؤسسات الاقتصادية.

مدير المؤسسة العربية للإعلان أيمن الأخرس كشف عن أن الكتلة المالية للإعلانات المصروفة عن طريق المؤسسة للعام ٢٠١٨ بلغت حوالي ٢,٥ مليار ليرة، بكل القطاعات سواء كانت إعلانات رسمية أم تجارية، أو إعلانات طرقية ثابتة أو غير ثابتة، وإعلانات مرئية تلفزيونية أو إذاعية أو في الصحف، على حين إنها وفي العام الحالي وبحسب دراسة تقديرية عن الربع الأول من العام وصلت إلى حوالي ٤٠٠ مليون ليرة.

وبيّن الأخرس أن الإعلانات التي تنشر عن طريق المؤسسة في السوق الإعلاني تشكل ما نسبته حوالي ٧٠ بالمئة، (ما يجعل الكتلة المالية للإعلانات في البلاد سواء كانت عن طريق المؤسسة العربية للإعلان أو غيرها تقدر بنحو ٣,٥ مليارات ليرة)، موضحاً أن الإعلانات الخاصة التي تنشر في الصحف ووسائل الإعلام الخاصة لا تمرّ عن طريق المؤسسة، وعلاقتها بها تنحصر في إعلانات القطاع العام فقط.

منع بعض الإعلانات من العرض عبر الإعلام الرسمي

ولفت الأخرس إلى أنه وخلال العام الحالي حصلت مجموعة أزمات، كأزمة المازوت والبنزين والغاز، أثرت بشكل كبير في المعامل والفعاليات الاقتصادية، التي أحجمت عن الإعلان خلال الفترة الأولى من السنة، مضيفاً: توقعنا أن تحصل قفزة نوعية في الإعلانات لكن شهر رمضان الماضي، إلا أن القفزة كانت في الإعلانات التلفزيونية فقط وفي بعض القنوات الخاصة، أما القنوات الرسمية فكانت إعلاناتها عادية جداً.

وأكد منع المؤسسة لبعض الإعلانات من الظهور عبر الإعلام الرسمي، منوهاً بإرسال ملاحظات عدة لشركات الإعلان بخصوص بعض الإعلانات التي ظهرت عبر وسائل الإعلام الخاصة، مضيفاً: هناك بعض الضوابط والأنظمة في قطاعات الدولة التي تمنع ظهور بعض الإعلانات إلا بعد الحصول على موافقات معينة.

وتابع: كان لدينا إشكال مع أحد الإعلانات عن الأدوية السرطانية الذي يذكر عدة حالات الإصابة بالسرطان يومياً، إلا أن الرقم لم يكن صحيحاً ويسبب حالة من الهلع لدى الجمهور، وجرى منع هذا الإعلان في الإعلام الرسمي وفي الإعلام الخاص أرسلت كتب عدة بخصوصه، مضيفاً: الإعلان هو إعلام ووصول الفكرة الإعلانية أسهل من الإعلامية: لكون الأولى تصل بـ ٣٠ ثانية وانتشارها أوسع، أما الأخيرة فتحتاج إلى تفكير ويعتمد وصولها على المستوى الثقافي للمتلقي.

وأكد مدير المؤسسة أن المؤسسات التجارية والصناعية والفعاليات الاقتصادية في البلاد تغيب عنها الثقافة أو الفكر الإعلاني والتسويق الإعلاني، معيداً ذلك إلى جملة من الأسباب منها ضعف القوة الشرائية بعض الشيء للمواطن، إضافة إلى كون القيمة المالية المخصصة للإعلان منخفضة مقارنة بالدول المجاورة.

وأضاف: حتى الآن ليس لدينا في مؤسساتنا الاقتصادية الفكر الإعلاني أو ثقافة الإعلان، على الرغم من أن الشركات الكبرى في العالم تخصص حوالي ١٥ إلى ٢٠ بالمئة من ميزانيتها السنوية للدعاية والإعلان، وهذا بالتأكيد يحقق لها إيرادات مضاعفة للمبيعات، متوقعاً أنه ومع دخول البلاد مرحلة إعادة الإعمار، وبناء مؤسسات وفعاليات اقتصادية أن يتوافر لديها هذا الفكر ما يجعل السوق الإعلاني يعود أفضل مما كان عليه قبل الحرب.

وتابع: نمت ثقافة الإعلان قليلاً قبل الحرب، وبمقاربة بسيطة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٨، نرى أن الكتلة المالية للإعلانات عبر المؤسسة بلغت مليارَي ليرة في عام ٢٠١١ أي إنها تقارب ما كانت عليه في عام ٢٠١٨، إلا أن قيمة المليارين في عام ٢٠١١ بالقطع الأجنبي كانت كبيرة، ومن الصحيح أن الكتلة المالية بلغت العام الماضي نحو ٢,٥ مليار ليرة، إلا أن المؤسسة لم تضاعف قيمة الإعلان كما تضاعفت قيمة السوق، أي إن قيمته لم تضرب بـ ١٠ أو ١٢ كما هو الحال مع القطع الأجنبي، وأقصى زيادة حصلت منذ بداية الحرب على القيمة كانت ١٠٠ بالمئة فقط في مضروبة بـ ٢، مضيفاً: حاولنا أن نكون منطقيين قليلاً ونشجع على الإعلان بشكل أكبر.

الإعلان الالكتروني مستقبل الإعلان

واعتبر الأخرس أن الإعلان الإلكتروني يشكل بديلاً من الإعلانات الحالية، سواء كان عبر المواقع أو صفحات التواصل أو التطبيقات الإلكترونية، موضحاً أن الكثير من الشركات يأخذ حيزاً في مواقع التواصل الاجتماعي، التي تشكل وسائل بديلة وتحقق انتشاراً واسعاً؛ لعدم وجود تكلفة تأسيسية عالية إضافة لكونها متاحة وتحقق أرباحاً، مضيفاً: الجميع صغاراً وكباراً أصبحوا يستخدمون الإنترنت وبالتالي وصول هذه المواقع أصبح أسرع وبمتناول اليد إلى جانب أن انتشار شبكات الموبايل بين السكان في البلاد وصل إلى نسبة حوالي ٩٧ بالمئة.

ورأى أن الإعلان الحديث والمستقبلي هو الإعلان الإلكتروني سواء تطبيقات إلكترونية إعلانية أم عبر وسائل التواصل، إلا أنه وفي الوقت ذاته يعتبر وسيلة حساسة وخطرة؛ لكونه من غير الممكن السيطرة عليه، متوقعاً أن تشهد التطبيقات ازدهاراً كبيراً، مضيفاً: لمرحلة ما من الممكن الإعلان الإلكتروني أن يطيح بعض الشيء بالأنواع الإعلانية الأخرى نتيجة انخفاض الكلف التأسيسية له، على حين إن إنجاز الإعلان التلفزيوني على سبيل المثال يحتاج كلفاً تأسيسية عالية إلى جانب أن أجور بثّه عالية، ولكن حتى الآن لا غنى عنه لكون التلفزيون كوسيلة ما زال موجوداً.

وعن أهمية الإعلان لدى المؤسسات التجارية، لفت الأخرس إلى أنه من المفترض أن يكون الإعلان الخطوة الأولى بأي منشأة تجارية، أي الركيزة الأساسية لإطلاق عملها، موضحاً أن أي منتج جديد لدى المنشأة يجب أن يحظى بالدعاية الصحيحة والتسويق الإعلاني الصحيح؛ نظراً لأن الإعلان المؤثر بالجمهور يحقق نتائج إيجابية كبيرة، مع تأكيد ضرورة أن يكون المنتج جيداً.

ورأى أن تكلفة الإعلان مقارنة بالمبيعات تعتبر لا شيء عملياً إذا ما نجح المنتج، مضيفاً: من يخصص نسبة ١٥ أو ١٠ بالمئة من قيمة المنتج للإعلان لا بد أن يحقق مبيعات مضاعفة.

وأضاف: من الملاحظ أن افتتاح أي منشأة تجارية جديدة يرافقه زخ هائل من الإعلانات سواء أكان طرقياً أم تلفزيونياً أو عبر مواقع التواصل للتركيز على منتجاتها.

ورأى المدير أن رفع مستوى الإعلان محلياً ونشر ثقافته يرتبط بالكتل المالية المخصصة للإعلان لدى الشركات، منوهاً بأن المؤسسة ستسعى، وهذا من أحد أهدافها، إلى رفع مستوى الإعلان، من خلال وضع ضوابط، إلا أنها تحتاج إلى وقت لتشرع وتصبح ضمن قوانين المؤسسة.

وأضاف: نحن نسعى ولكننا بحاجة إلى مساعدة من القوانين والأنظمة، وبالطبع ليست غايتنا السيطرة على السوق الإعلاني أو غير ذلك، بل رفع مستوى الإعلان والتشجيع على المنافسة عبر إجراء مسابقات لتحديد أفضل الإعلانات وتقديم عروض وحسومات لأفضلها، وهناك أكثر من خطة يجري العمل عليها حالياً.

ولفت الأخرس إلى كون الوكلاء الإعلانيين شركاء للمؤسسة وجزءاً أساسياً من عملها، مؤكداً أن من يعمل منهم يعتبر نشاطه جيداً إلا أن الاصطدام يكون بواقع الشركات والموازنة المخصصة فيها للإعلان وبالتالي فالوكلاء في أزمة.

المعلنون يعتبرون الإعلان خسارة وليس استثماراً

الأستاذة الجامعية في كلية الإعلام بجامعة دمشق قسم العلاقات العامة والإعلان أميمة معراوي رأت أن الثقافة الإعلانية غير منتشرة محلياً كأداة ضرورية لترويج وزيادة المبيعات بما يجعلها غير رائجة.

وأضافت: كنظرة عامة فالمؤسسات الحكومية ومن خلال حملاتها التوعوية يمكن التأكد من عدم وجود ثقافة الإعلان لديها إلا ضرورة ملحة لكونها بنداً من بنود الإنفاق، وهذه الثقافة تغيب أيضاً عن المؤسسات التجارية والإنتاجية، مضيفةً: لو تركت ثقافة الإعلان لتنتشر من خلال المعلنين ما كانت تنتشر؛ لكونهم يعتبرونها خسارة، وتنطوي على أخذ مبالغ مالية منهم على عكس من حقيقة أنه استثمار ودفع مبلغ مالي معين لتحقيق أرباح.

وأكدت معراوي أن الاتجاه نحو الإعلانات السورية أصبح سلبياً رغم وجود إعلانات قليلة جيدة؛ لكون الصفة الإيجابية تخص والسلبية تعم، موضحةً أن الصيغة الغنائية في الإعلانات بداية ظهورها كانت جيدة ولها تأثير وتعلق في ذهن الكبير والصغير، إلا أنه وعندما أصبحت الإعلانات جميعها تعتمد هذه الصيغة فهذا سبب حالة من الملل، مضيفةً: ثقافة الإعلان الطرقي موجودة وإعلاناته جيدة من ناحية التصميم والأداء.

وتابعت: تلخصت دراسة أعدت في كلية الإعلام عن اتجاهات الجمهور واتجاهات المعلنين نحو الإعلانات الطرقية، بأن الإعلان الطرقي من أقوى السبل في الوصول إلى الجمهور؛ لكون عرضه يستمر ٢٤ ساعة وتأثيره كبيراً، ما جعل الاتجاه نحوه إيجابياً خاصة في الفترة التي غابت فيها الإعلانات التلفزيونية، فجرى التعريف بأكثر من منتج جديد من خلال الإعلانات الطرقية، مؤكدةً أن غياب الإعلانات التلفزيونية خلال الفترة الماضية جعل أغلب الدراسات تتركز على الإعلانات الطرقية.

ولفتت الأستاذة الجامعية إلى أن الإعلانات التلفزيونية حالياً عادت لما كانت عليه قبل الحرب، أي إلى ثقافة الإعلانات القديمة التي لا تحترم الجمهور، إلا أن هذا لا ينفي أن الحركة الإعلانية بدأت تنتشط، مضيفةً: ما شهدناه في رمضان من إعلانات يؤكد أن النظرة لم تختلف كثيراً إلا لإعلانات قليلة كانت فعلاً مميزة، ما يدل على بدء الانطلاق من حاجة الجمهور وطريقة تفكيره واعتماد المنهج العلمي وتخطيط الحملات الإعلانية بعيداً من استخدام الموسيقا والأغاني والرقص التي تستخف بالعقول.

وتابعت: في خضم المنافسة بين السلع الاستهلاكية لا بد من وجود الإعلان، فاسم السلعة يجب أن يكون موجوداً، ولا بد على مصممي الإعلانات من إجراء دراسات ومعرفة رأي الجمهور حتى لو لم يرغبوا باستشارة أكاديميين متخصصين، إذ لا بد أن يكون هناك استجابة من الجمهور بعد عرض الإعلانات ولو كانت حملات توعية.

أسس خاطئة

الأستاذ الجامعي في كلية الإعلام في جامعة دمشق قسم العلاقات العامة والإعلان عبد العزيز قبلان أكد أن البحوث العلمية عملية ضرورية جداً قبل بث الإعلان لمعرفة الجانب الذي تتابع فيه كل شريحة من الشرائح أي وسيلة من الوسائل، مضيفاً: الإعلان لا يستقيم في المجتمع دون هذا المبدأ، ونظراً لغيابه محلياً فلا يمكن القول إن ثقافة الإعلان موجودة؛ لكونها مبنية على أسس خاطئة، إلى جانب غياب دور الوكيل الإعلاني الذي من الممكن أن يوجه المعلن نحو الوسيلة الأفضل للإعلان والشكل الذي يجعله أكثر فائدة وتأثير، إضافة إلى غياب البحوث التي تجرى على الإعلانات بعد عرضها لمعرفة مدى تأثيرها وتقييم الحملة الإعلانية وهو ما يجب أن تقوم به مراكز بحثية.

وبيّن قبلان أن المؤسسة العربية للإعلان كانت وعلى مدى سنوات طويلة ومنذ تأسيسها الوكيل الإعلاني الحصري في السوق المحلية أي إنها مستولية على السوق الإعلانية في البلاد، وتوجه الإعلانات للوسائل الإعلامية من دون الاعتماد على البحوث العلمية، مضيفاً: الموضوع أيضاً يتعلق بالتنافس فالمؤسسة استولت على سوق الإعلان حتى العام ٢٠١٦ لكن عندما يصبح هناك وكلاء متنافسون ومراكز بحوث ومنتجون متنافسون تتحرك السوق الإعلانية محلياً وهذا يعتبر ضرورياً لتنشيط الاقتصاد، والوكيل الإعلاني يجب أن يقدم الرؤية المناسبة للمعلن، ومن الممكن أن يكون السبب في عدم فعالية دور الوكيل الإعلاني هو غياب تنظيم هذه المهنة حالياً ووضع أسس ممارستها.

وتابع: الوكلاء الإعلانيون هم وكلاء للمؤسسة ولكن في العام ٢٠١٦ عندما شهد النظام الداخلي للمؤسسة تغييراً يقضي بعدم تدخلها في إعلانات القطاع الخاص لدى وسائل الإعلام الخاصة بدأ سوق المعلنين بالتحرك قليلاً، مضيفاً: الإذاعات الخاصة تشهد حالياً كثافة بالإعلانات لكون السوق متعطشة وهناك رغبة من المعلنين وشجعهم على ذلك تخفيض أجور الإعلان من الإذاعات وغياب التعقيدات الإدارية والنسبة التي كانت تتحصلها المؤسسة سابقاً، لكن لا أحد يعرف تأثير هذه الإعلانات بعد وخاصة أن نسبة الاستماع للإذاعات انخفضت.

وعن الإعلانات الدولية التي تبث عبر وسائل الإعلامية المحلية، أكد الأستاذ الجامعي أنها ليست فكرة مرفوضة أو سلبية بالمطلق، ومع غياب الجهة القادرة محلياً على الإبداع في صناعة الإعلان هذا يجعل الشركة صاحبة المنتج مضطرة لعرض إعلانها العالمي وليس لديها أي فرصة لإنتاج إعلان يناسب البيئة محلي.

قبلان: استيلاء المؤسسة العربية للإعلان على السوق الإعلانية أدى إلى غياب المنافسة

فنون التزوير تزدهر في الأسواق

تعبئة عبوات بماركات أجنبية بعد الحصول عليها من حاويات القمامة

المواد الغذائية والمنظفات والكابلات أبرز المواد المغشوشة

▪ راما محمد

ازدهرت صناعة التزوير في سورية خلال سنوات الحرب الثماني، متخذة من المناطق النائية والبعيدة عن أعين الرقابة ورشات لإنتاج بضاعة مزورة ومقلدة تحمل أسماء علامات تجارية عالمية ومحلية معروفة، أو لتزوير لصاقات ومدد الصلاحية لمواد غير معروفة المنشأ أو منتهية الصلاحية، وفي بعض الأحيان وصل الأمر إلى تصدير البضاعة المزورة للخارج تحت اسم العلامة التجارية الأصلية.

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب أكد أن حالات التزوير والتقليد موجودة منذ فترات طويلة وفي أماكن كثيرة، إلا أن البعض استغل ظروف الحرب والفوضى التي حصلت ما أدى إلى زيادة انتشارها، منوهاً بأن سنوات الحرب ليست السبب الرئيس في انتشارها.

وكشف الخطيب عن تنظيم الوزارة ٢٥٠ ضبطاً لمواد منتهية الصلاحية في النصف الأول من العام الحالي، إلى جانب تنظيم ٤٢٤ ضبطاً للغش في الصناعة من ضمنها منتجات مزورة خلال الفترة نفسها، مبيناً أن المنتجات التي ضبطت كانت متنوعة ما بين منظفات ومواد غذائية وأسلاك كهربائية.

وقال: ضبطت دوريات حماية المستهلك أسلاكاً كهربائية مقلدة –في كل من دمشق وريف دمشق واللاذقية– لمنتجات شركة الكابلات التابعة للقطاع العام؛ لكون إنتاجها يعتبر ذا نوعية ومواصفات جيدة، وتم تنظيم الضبوط اللازمة وإحالة المخالفين على القضاء وحجز الكميات المضبوطة.

العزب: تنظيم مخالفات بحق ١٥٦ محلاً لبيع منتجات مقلدة لعلامة تجارية في دمشق وريفها

كثير من المخالفين سجنوا

وأوضح مدير حماية المستهلك أن ضبط المنتجات المزورة يكون من خلال إما تقدم صاحب العلامة أو المنتج الذي تعرض منتجه للتزوير بشكوى بعد ملاحظته وجود منتجات تحمل الماركة والاسم نفسيهما ولكن ليست من إنتاجه، أو من خلال عمل الدوريات المتمثل بمراقبة المواد المطروحة في الأسواق وبطاقة البيان التي من المفترض أن تكون مع كل مادة، منوهاً بأن القضاء هو المعني بتطبيق العقوبة وتحديد إذا ما كانت غرامة مالية أو سجناً وذلك حسب خطورة المادة المزورة.

وتابع: هناك الكثير ممن سجن وفرض عليه غرامات، إلى جانب الإجراءات الإدارية الخاصة بالوزارة التي خولها القانون بها وهي عقوبة إغلاق المحل إدارياً من ثلاثة أيام إلى شهر كحد أقصى وهذا يختلف عن الإغلاق القضائي.

وأكد الخطيب أنه بعد ضبط أي علامة تجارية مزورة يجري تعميمها على مديريات حماية المستهلك في المحافظات كافة؛ لوجود احتمال بأن تكون مطروحة في محافظات أخرى وخاصة إذا كانت خطرة على الاقتصاد الوطني وصحة المواطن، مشيراً إلى أن تغيير لصاقات انتهاء الصلاحية نادراً ما يحصل وفي حالات خاصة كالمواد الكاسدة التي ليس عليها طلب، أو نتيجة صعوبة وصول البائع لمستودعات التخزين خلال فترة من الفترات ما يدفعه لتغيير لصاقة انتهاء الصلاحية بأخرى جديدة.

ولفت مدير حماية المستهلك إلى عدم إمكانية تحديد منطقة معينة تنتشر فيها ظواهر تقليد وتزوير المنتجات، مشيراً إلى أنها إجمالاً ما تنتشر في الأماكن البعيدة عن أعين الرقابة كالمناطق النائية والريفية وتحديداً في البيوت والورشات الصغيرة كريف دمشق مثلاً، ومن ثم طرح هذه المنتجات المزورة في الأسواق الرئيسة، منوهاً بأنه وعند ورود معلومات من الممكن مداهمة مكان التصنيع على الفور أو ضبط المادة بعد طرحها في الأسواق.

غرامات حتى ٥٠٠ ألف ليرة

كشف مدير حماية الملكية التجارية والصناعية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك شفيق العزب عن تنظيم ١٥٦ ضبطاً بحق محال تبيع منتجات مزورة ومقلدة لعلامات تجارية معروفة، وذلك بعد تقدم وكيل العلامة التجارية بشكوى.

وأضاف العزب: يجري أولاً فحص فني للعلامة التجارية لمعرفة ما إذا كانت صحيحة وسارية المفعول وضمن مدة الحماية القانونية، ثم تشكيل دورية لتنظيم الضبوط من حماية الملكية، مشيراً إلى أنه تجري إحالة الضبوط مع العينات المأخوذة على النيابة العامة لتحريك الدعوى القضائية.

ولفت إلى اختلاف آلية عمل مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية عن آلية عمل دوريات التموين التي يمكن أن تكتفي بإغلاق المحال، على حين أن الدعوى القضائية من الممكن أن تنتهي بالتنبيه أو السجن أو الغرامة التي قد تصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة.

وفي السياق كشف العزب عن ورود ٦٠ شكوى إلى المديرية عن تقليد علامات تجارية منذ بداية العام الحالي، منوهاً بضرورة أن يكون مقدم الشكوى مسجلاً لعلامته التجارية لدى مديرية حماية الملكية، مؤكداً العمل على تفعيل عمل الضابطة العدلية لحماية العلامات التجارية من التقليد والتزوير.

منتجات منتهية الصلاحية ومقلدة في كل المناطق

عضو مجلس الإدارة بغرفة صناعة دمشق الصناعي أيمن مولوي رأى أن الحرب ساعدت على تفاقم تزوير وتقليد بعض السلع، عازياً ذلك إلى انقطاع الكثير من المنتجات في الأسواق خلال فترة الحرب، ما دفع البعض إلى تقليدها ثم طرحها في الأسواق.

الخطيب: ٤٢٤ ضبط غش في الصناعة وضبط أسلاك كهربائية مقلدة لمنتجات القطاع العام

وقال: المستهلك أضعف ما يكون في هذا المجال فعندما يتحصل مثلاً على عبوة شامبو من ماركة معينة بسعر رخيص يلجأ لشرائها على الفور، مؤكداً أن تقليد وتزوير المنتجات الأصلية موجود في كل دول العالم سواء في الماركات أم الألبسة وغيرها من المنتجات، معتبراً ذلك ضعف نفس وتوقاً للربح السريع.

وأوضح مولوي أن العديد لجؤوا للحصول على العبوة الفارغة للمنتج الأصلي من حاويات القمامة لتنظيف العبوات ثم تعبئتها من جديد، على حين إن البعض الآخر لجأ إلى تقليد العبوات الأصلية وملأها بمنتجات سيئة لتحمل اسم الماركة الأجنبية وأحياناً المنتجات المحلية المشهورة بعد أن أصبح للمستهلك ثقة فيها، مؤكداً وجود حالات كثيرة لتقليد منتجات محلية سورية.

ولفت مولوي إلى أن مسؤولية بائع المفرق بالدرجة الأولى عند شراء المنتج من الموزع تتمثل في حصوله على فاتورة نظامية ليحمي نفسه، إلى جانب أنه عند معرفة البائع بأن الشخص الموزع ليس صاحب المنتج بل المنتج يتبع لشركة أخرى –لكون العديد من المنتجات أصبحت معروفة أسماء شركاتها وهي التي تقوم بتوزيعها– فمن المفترض أن يتنبه لذلك ويتجنب الشراء منه لكيلا تقع المسؤولية عليه.

وأضاف: الفاتورة هوية المنتج فإذا كان يرغب البائع في تبرئة نفسه فليحمل فاتورة شرائية، إضافة إلى معرفة عنوان الموزع ومعلوماته الشخصية الأخرى، حتى لا يقع تحت هذه المسؤولية الخطرة وخاصة ما يتعلق بالمواد الغذائية.

وشدد على خطورة أن يتعرض المنتج السوري –ذو السمعة الجيدة والمطلوب خارجياً للتصدير– للتقليد ثم تصدير الكميات المقلدة، مؤكداً حدوث حالات مشابهة حتى قبل سنوات الحرب، مضيفاً: هذا يسيء بشكل أكبر إلى سمعة المنتج لكون هذه البضاعة مختلفة عن البضاعة الأصلية والمطلوبة، وبرأيي يجب تشديد العقوبة على من يصدر بضاعة مقلدة لعلامة تجارية سورية إلى بلد ما.

وتابع: بالنسبة لي فبضاعتي التي كنت أرغب في تصديرها لدول الجوار ودول الخليج بمرحلة من المراحل جرى تقليدها في الصين ووضع اسمي عليها وإرسالها لهناك ومن غير الممكن السفر لملاحقتهم قضائياً وهذه صعوبة أخرى تواجه الصناعي.

وأشار مولوي إلى وجود صعوبة على المنتج الحقيقي للبضاعة في الوصول للمقلد، إلا أن البعض يلقى القبض عليهم في الأسواق، إلى جانب أن الصناعي صاحب المنتج الذي يتعرض منتجه للتقليد من المفترض أن يلاحق هذا الأمر قضائياً، منوهاً بوجود مسؤولية جزائية في هذا الموضوع من الممكن أن تصل للسجن.

واعتبر أن حل هذه المشكلة بشكل كامل هو أمر صعب، وأن المسؤولية الكبرى تقع على المقلد، لافتاً إلى وجود لصاقات ليزرية أصبحت توضع على المنتجات الأصلية، إلا أن هناك صعوبة بتأمين هذه اللصاقة لكونها مكلفة.

وبخصوص تزوير لصاقات انتهاء الصلاحية، حذر مولوي من ذلك خصوصاً ما يتعلق بالمواد الغذائية والطبية وغيرها من المواد التي فيها تماس مباشر مع جسم الإنسان، مؤكداً أن الرادع موجود ففي قانون حماية المستهلك هناك عقوبات لمثل هذه الحالات، إلا أن الرادع الأساسي يجب أن يكون الضمير.

وتابع: ليس لدي معلومات عن طرح منتجات غذائية في الأسواق بعد تزوير لصاقات انتهاء الصلاحية لكن الأمر لا يخلو من وجوده؛ إذ يوجد العديد من ضعاف النفوس، مشيراً إلى وصول بضائع مهربة منتهية الصلاحية إلا أن وزارة التجارة الداخلية ليست مقصرة في هذا الموضوع وهناك عقوبات صارمة للمخالفين تصل إلى التوقيف والسجن.

وأكد أن حالات طرح منتجات منتهية الصلاحية ومقلدة موجودة في كل المناطق السورية، مضيفاً: سمعت عن الكثير من الحالات، منوهاً باتخاذ وزارة التجارة الداخلية الإجراءات المناسبة بخصوص أي بلاغ يصل إليها عن هذه الحالات.

ولفت إلى أنه وفي مجال المواد الأولية فمن الممكن أن يحمل بعضها تاريخ صلاحية؛ نظراً لوجود تعميم بوضع تاريخ إنتاج وصلاحية على كل منها، منوهاً بوجود بعض المواد التي لا تتعرض للتلف كالعطورات والأصبغة، ورغم ذلك ليس هناك من داعٍ لتزويرها، فبدلاً من ذلك من الممكن أن يرسل صاحب المادة جدولاً ينص على امتلاك هذه المواد المنتهية الصلاحية التي لا تمس أو تضر بالصحة العامة، وبالمقابل تشكيل لجنة من وزارة التجارة الداخلية وهيئة المواصفات وغرف الصناعة لدراسة هذه الحالات في حال وجدت.

وشدد مولوي على ضرورة أن يكون المستهلك على وعي؛ فعند شرائه لأي منتج لا بد له من التأكد من نوعيته وسعته وغيرها من المواصفات، موضحاً أن مهمة توعيته تقع على عاتق وسائل الإعلام وجمعية حماية المستهلك وغيرها من الجهات.

البردان: شبكات التهريب أصبحت منظمة والقضاء عليها أصبح صعباً

▪ الاقتصادية

من جهته صرح نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان لـ«الاقتصادية» أن هناك بضائع كثيرة تهرب من تركيا يوضع عليها لصاقة كتب عليها «صنع في سورية» على حين إن المعامل غير المرخصة تقنين الاستيراد حذرت غرفة التجارة وبكتاب رسمي من هذه الأعمال وهذا الأمر سيؤدي إلى انتشار التهريب.

ولفت البردان إلى أن شبكات التهريب أصبحت منظمة اليوم والقضاء عليها أصبح صعباً، وحتى يتم القضاء على التهريب يجب القضاء على أسبابه، مبيناً أنه قبل الأزمة في سورية لم يكن هناك تهريب لأنه لم يكن مفيداً ومجدياً أما الآن فقد أصبح التهريب مجدياً.

وختم البردان بالقول: إنه حتى المواد المسموح بها تهرب اليوم ذلك لأن تكلفتها إذا كانت مهربة أقل.

بيعها بسعر مرتفع، والبضائع المزورة آثارها السلبية أقل من البضائع المهربة من تركيا لأن البضائع المهربة هي منتج غير محلي وتدخل الأسواق وتباع بسعر أقل من المنتج المحلي ومن ثم فإن تأثيرها السلبي أكبر بكثير.

وأوضح البردان أن من يمارس هذه الأعمال هم شبكات، مبيناً أنه منذ تقنين الاستيراد حذرت غرفة التجارة وبكتاب رسمي من هذه الأعمال وهذا الأمر سيؤدي إلى انتشار التهريب.

ولفت البردان إلى أن شبكات التهريب أصبحت منظمة اليوم والقضاء عليها أصبح صعباً، وحتى يتم القضاء على التهريب يجب القضاء على أسبابه، مبيناً أنه قبل الأزمة في سورية لم يكن هناك تهريب لأنه لم يكن مفيداً ومجدياً أما الآن فقد أصبح التهريب مجدياً.

وختم البردان بالقول: إنه حتى المواد المسموح بها تهرب اليوم ذلك لأن تكلفتها إذا كانت مهربة أقل.

كلام في الاقتصاد

محاباة بعيدة عن الهدف؟

في معظم لقاءاتنا مع مستوردين تجار وصناعيين تتكرر الشكوى ذاتها، وهي عدم إمكانية تمويل إجازات الاستيراد إلا بنسبة ضئيلة، رغم السماح للمصارف بتمويل المستوردات من مواردها الخاصة، إلا أن معظم المصارف لم تنفذ قرار سماحية التمويل، ما أدى إلى ظهور احتكار لهذه العملية من بعض المصارف معتبرة ذلك فرصة لها لجني الأرباح على حساب القوة الشرائية لليرة السورية.

حيث وصلت الفوائد المقبوضة على اليورو في بعض المصارف إلى ٨,٥٪ وعمولات شراء القطع إلى ٢,٥٪ ومن المعلوم أن من يقم بشراء القطع اللازم للاستيراد فعليه أن يودع مبالغ كبيرة بحسابه لتغطية قيمة القطع، فاستغلت بعض المصارف ذلك وفرضت عمولة دعتها بعمولة أعلى رصيد. إضافة إلى عمولات بسيطة أخرى بهذه الحالة تصل تكلفة الحصول على القطع لتمويل المستوردات إلى ١٢٪، إذا قارنا ذلك بتكلفة السيولة للمصارف نجد أن الفارق كبير فتكلفة سيولة القطع في معظم المصارف لا تتجاوز ٢٪ وتزيد على ذلك في مصارف القطاع العام نتيجة رفع فوائدها على ودائع الدولار حيث أصبحت الفوائد مقاربة لكثير من مصارف الدول المجاورة. والمشكلة لا تكمن بهذه الناحية فقط، فمن يتابع إجازات الاستيراد التي تمنحها وزارة الاقتصاد يجد أن منح تلك الاجازات لا يستند إلى ميزان بين موارد القطع والكتلة النقدية اللازمة لتمويل تلك الإجازات، ما يشكل ضغطاً كبيراً على المركزي وعلى المصارف الممولة. ويعطي فرصة أكبر للمصارف للغلو في فرض الفوائد والعمولات. وكل ذلك ينعكس على التكلفة وعلى الأسعار وبالنهاية يرفع من نسب التضخم. والمواطن يدفع الثمن من دخله الذي بالكاد يغطي مصاريف عشرة أيام من الشهر. ورغم ما يصل للجهات المعنية من شكاوى عن ذلك إلا أن الجواب هو علينا تغيير التشريعات وكأن الوقت لمصلحتنا ولسنا بأزمة. ويبدو أن الكثيرين لا يشعرون بالخطر المحدق باقتصادنا الوطني الذي يتطلب إخضاع السياسات كافة لعملية تحليل مبني على قاعدة بيانات لإظهار نتائج هذه السياسات على الاقتصاد وعلى المجتمع إلا أن الأمر يبدو عشوائياً وعملية التحليل مهملة. ويكفي لإثبات ذلك أن نسمع الأصوات العالية التي تدعو إلى رفع الرواتب بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار.

فالواضح أن معظم السياسات المتبعة اليوم تسير باتجاه رفع الأسعار لا بل تشجع على ذلك، وبالمقابل تضعف قدرة الدخل على الاستهلاك. والنتيجة مزيد من التضخم ومزيد من خلق مسببات لمشكلات اقتصادية ذات عواقب سيئة جداً.

فعلى سبيل المثال اليوم تطرح سياسة تقتضي أن نرفع كتلة الودائع بالمصارف. رغم أن زيادة الادخار تعني تراجعاً في الاستثمار. وهذا الأمر تجاوزه المصرف المركزي وأعلن سياسة توسعية حيث سمح بالإقراض بهدف تحريك عجلة الإنتاج. إلا أن الواقع والمؤشرات تشير إلى الابتعاد عن الهدف، فسياسة معظم المصارف والمرتبطة بسياسة شركائنا الإستراتيجيين الذي يبذلون الجهود الكبيرة لإبقاء الوضع على ما هو عليه والعمل على تعميق المشكلة الاقتصادية، لذلك اقتضى الأمر توجيه من يعملون لصلحتهم داخل المصارف لتنفيذ السياسة التوسعية من خلال اعتماد قروض التجزئة أي القروض الاستهلاكية. وهذه رسالة واضحة من الشركاء الإستراتيجيين تقول: إننا سننفذ ما تقررون ولكن لن نحقق أهداف قراركم. لذلك نختار الطريق السهل الذي يحقق لنا الأرباح فاقتصادكم الوطني لا يعنينا وإداراتنا في المصارف لديكم تنفذ سياساتنا ولن نسمح لها بغير ذلك، ونحن بدورنا نوضح أن من يحاول إنكار تنفيذ سياسات الشريك الإستراتيجي فسيضطرنا إلى نشر وثائق تؤكد أن الإدارات لمعظم المصارف لا تملك القرار وأن أي عمل تقوم به يلزمه موافقة الشريك الإستراتيجي، ما يشير إلى خلل في استقلالية إدارة الليرة السورية في بلدها الأم.

فتوجيه القروض للقطاعات الاستهلاكية له مدلولاته بإبقاء الوضع الاقتصادي على ما هو عليه. فالكادر المصرفي يجب أن يملك القدرة على تحليل السياسات المتبعة ونتائجها فالمعروف لدى الجميع أن هناك زيادة في الكتلة النقدية بالأسواق وهناك تضخم كبير. فتشجيع الادخار وإعادة طرح كتلته بقروض استهلاكية سيؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية التي تؤثر على المدى القصير في ارتفاع الناتج المحلي وذلك بسبب ارتفاع الطلب الناتج عن توافر النقد في السوق. أما على المدى الطويل فتبدأ معدلات النمو بالانخفاض في الوقت الذي تبدأ فيه معدلات التضخم بالارتفاع. ففي حال تمكنت السياسة النقدية والسياسة الحكومية من رفع مستوى الإنتاجية والتصدير بالتوازي مع زيادة الكتلة النقدية فإنه من الممكن أن يحصل توازن ما بين الآثار الطويلة والقصيرة المدى. والسؤال: هل السياسة المطروحة تحقق هذا التوازن؟ وهل المصارف تعمل باتجاه رفع مستوى الإنتاج أمام منح قروض التجزئة؟ وهل طرح مشروع صندوق الإقراض الوطني لدعم الإنتاج يفي بالغرض ما دامت معظم المصارف لا تقوم بذلك؟ أم إننا سنظل بحالة انتظار لا نعتمد الحلول ونكرس التضخم ونبتعد عن تحقيق الأهداف وننتظر تغيير التشريعات.

▪ عامر إلياس شهدا

٩٠ بالمئة من دعاوى التأمين حوادث سير .. فكرة لرفع التعويض بما يتناسب مع المعيشة

المستشار كلسلي لـ«الاقتصادية»: ١٠ بالمئة من المنشآت الصناعية فقط مؤمنة

سريول: الحرب عرقلت حركة تطور التأمين في سورية

■ محمد منار حميجو

رغم أن وزارة العدل أحدثت محاكم مختصة في قضايا التأمين إلا أنه بقي هذا الملف يثير الكثير من الجدل وخصوصاً في ظل علاقة شركات التأمين مع المؤمن عليهم، وطرحت هذه العلاقة الكثير من الأسئلة «بحسب مختصين» هل هذه المحاكم حلت المشكلة في تقصير أمد التقاضي أم الإجراءات بقيت كما هي كما لو أنه لا توجد محاكم مختصة ولا سيما أن بعض الشركات تجد في التقاضي فرصة لإطالة الوقت ومساومة المؤمن لهم للقبول بتعويض أقل، إضافة إلى كل هذا هل قانون التأمين يتواكب مع إحداث المحاكم المختصة، وهل الإبقاء على نسب التعويض في حدودها الدنيا يفتح باباً للتلاعب في وضع نسب العجز التي تختلف معايير ها من لجنة طبية إلى أخرى، وكشف المستشار في محكمة استئناف التأمين في ريف دمشق وليد كلسلي أن ٩٠ بالمئة من دعاوى التأمين حوادث سير، موضحا أن هناك فكرة دائمة لرفع سقف تعويض التأمين بما يتناسب مع الحالة المعيشية وقيمة صرف الليرة.

وفي تصريح خاص لـ«الاقتصادية» أعلن كلسلي أن نسبة المنشآت الصناعية المؤمنة نحو ١٠ بالمئة لعدم وجود ثقافة في ذلك، لافتاً إلى أنه حينما يحدث أي خلاف بين المنشأة وشركة التأمين يتم العودة إلى العقد المتبادل بينهما لتأخذ به المحكمة.

ولفت كلسلي إلى أنه في محكمة الاستئناف في ريف دمشق نحو ١٧٠ دعوى، بينما في البداية نحو ٥٠٠ دعوى، متوقع أن يكون العدد في عدلية دمشق قريباً من المسجل في ريفها.

وفيما يتعلق في موضوع حوادث السير أشار إلى وجود نص خاص في القانون حدد ثلاث سنوات لتقادم الحادث وبعد ذلك تسقط الدعوى والمطالبة بالتعويض لجهة التأمين.

وفيما يتعلق بموضوع العقود الوهمية أكد كلسلي أن القضاء لا يكشف أن العقد وهمي أم غير ذلك، موضحاً أن ضابطة المرور تنظم ضبوط الحوادث ومن ثم يتم إرساله إلى إدارة المرور التي بدورها تحيله إلى النيابة العامة وبالتالي فإن الضبط يرد إلى المحكمة منظماً.

وأوضح كلسلي أنه يمكن لشركة التأمين أن تعود على المتسبب في الحادث بدفع التعويض في حال ثبت أن المتسبب خالف العقد مثل أنه يقود سيارته وهو في حالة سكر أو أنه قاد سيارة بشكل معاكس، موضحاً أن الدعوى تكون على المتسبب وليس على المتضرر باعتبار أن الثاني تقاضى مبلغ ضرره.

ولفت كلسلي إلى إحداث محاكم خاصة بالنظر بالدعاوى التي تتعلق في دعاوى التأمين بما في ذلك حوادث السير من السيارات المؤمنة في أنواعها كافة، موضحاً أن هناك ثلاثة أنواع للتأمين الأول شامل والثاني ضد الغير والثالث تأمين على الجسد.

وبين كلسلي أن هناك محكمة بداية تأمينية وفي حال صدر قرار منها يمكن الاستئناف في محكمة الاستئناف ومن ثم الطعن أمام محكمة النقض

حالة صحية

واعتبر عضو مجلس الشعب محمد خير سريول أن التأمين من الحالات الاجتماعية الصحية ويشكل حماية للمؤمن عليهم باعتبار أنه يؤمن من المخاطر، مشدداً على ضرورة التشجيع على أن يكون هناك ثقافة في التأمين.

وفي تصريح لـ«الاقتصادية» رأى سريول أن الحرب التي مرت بها سورية عرقلت موضوع التأمين في البلاد على الرغم أنه كان في حالة تطور منذ عام ٢٠٠٦ وحتى ما قبل الحرب، مشيراً إلى أن شركات التأمين يهمها ألا يكون هناك مخاطر كثيرة.

ولفت سريول إلى أنه من حق المؤمن عليه أن يطالب بحقوقه وكذلك من حق الشركة التأكد من هذا الحق، معتبراً أن من الحالات الجيدة أن تكون العلاقة مبنية على هذا الأساس من دون أن يكون هناك تلاعب أو احتيال من المؤمن عليه أو ضياع للحق من الشركة.

وأوضح سريول أنه لا يمك التفريق بين شركات التامين الخاصة أو الحكومية لأنه في النهاية كلها تعمل على أرض الدولة السورية وكل هذه القطاعات تصب في مصلحة الدولة.

وأكد سريول أن عودة الأمان إلى كامل الأراضي السورية يسهم في تطوير التأمين باعتبار أن ذلك ينشط التأمين وأن العديد من شركات التأمين تتجنب تغطية الأضرار الناتجة عن الحروب وبالتالي فهي تحتاج إلى حالة من الأمان لتمارس عملها بشكل فاعل.

الطب الشرعي غير مشارك

أكد المدير العام للهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو أنه لم يتم إشراك الهيئة في الهيئة العامة للتأمين، كاشفاً أن الهيئة أنهت من إحداث جدول خاص بنسب العجز حتى يكون هناك إنصاف وعدل.

وفي تصريح لـ«الاقتصادية» أضاف حجو: دائماً هناك مشكلة وهي أنه يتم منح أرقام كبيرة للمؤمن عليهم وأكثر مما يستحقون وهناك تجاوزات من بعض الخبرات الطبية وخصوصاً في حوادث السير باعتبار أن نسب العجز تختلف من طبيب لآخر إضافة إلى أن أرقام التعويض متدنية ولا تتناسب مع الوضع الحالي، ضارباً مثلاً أن هناك بعض الأطباء يعطون نسباً على عجز الكسور علماً أن مثل هذه الإصابات لا تعتبر عجزاً لأن تعريفه يتضمن إما فقدان العضو وإما وظيفته.

وأعرب حجو عن أمله أن يكون هناك تعميم للجدول الذي أعدته الهيئة، مشدداً على ضرورة أن يتم وضع نسب العجز بطرق مهنية وعلمية بالالتزام بجداول العجز حتى يكون هناك إنصاف للمواطنين وأن يكون هامش بنسبة ٥ بالمئة للأطباء في حال وضع نسب العجز.

وأعرب حجو عن أمله بأن يحصل المواطن على حقه ولا يكون هناك تلاعب في الأرقام وأن تكون ضمن جداول محددة، مشدداً على ضرورة أن تكون هناك اتفاق بين الهيئة وشركات التأمين على نسب عجز موحدة إضافة إلى ضرورة رفع التعويض المادي.

وأكد حجو أنه في الوقت الراهن لم يعد هناك ضبوط وهمية نتيجة التشدد في هذا الموضوع، مشيراً إلى أنه سابقاً حدثت حالات وكان هناك متورطون حتى من الطب الشرعي حدثت قبل الحرب على البلاد.

وأحدثت وزارة العدل في عام ٢٠١٧ بعد صدور مرسوم محاكم مدنية مختصة في قضايا التأمين تنظر في القضايا المتعلقة في هذا الموضوع بعدما كانت المحاكم المدنية تنظر فيها ما اعتبره حقوقيون أن إحداث المحاكم من الممكن أن يسهم في تسريع عملية التقاضي بين أطراف النزاع بعدما كان هناك العديد من الشكاوى حول تأخير عملية التقاضي نظراً للضغط الكبير الذي تعانيه المحاكم المدنية العادية.

ورأى الحقوقيون أن إحداث محاكم للتأمين يساعد في تطوير هذا القطاع المهم ونشر الثقافة بين المواطنين وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع التأمين على الحياة الذي مازال مقتصراً على عديد قليل لعدم وجود ثقافة متعلقة في هذا الموضوع، كما أن إحداث محاكم مختصة يساعد على دخول المزيد من الشركات الخاصة إلى سوق التأمين ما يساعد على إحداث نوع من التنافس فيما بينها.

حجو: تجاوزات من بعض اللجان الطبية بإعطاء نسب عجز مبالغ فيها

أسهل وظيفة في العالم.. جديد وسطنا التجاري: أعطني اسمك مقابل ١٥٠ ألف ليرة شهرياً!

مخلّصون جمركيون يوظّفون فتيات للاستيراد بأسمائهن بدل التجار

الحو: فساد لتحقيق غايات غير مشروعة للتجار كي يبعدوا الشبهة عنهم

■ رامز محفوظ

علمت «الاقتصادية» من مصادر حكومية مسؤولة، عن قيام وزارة الاقتصاد باستدعاء امرأتين ورد اسماهما في قوائم المستوردين عدة مرات، وتولّدت شكوك لدى مسؤولين في الوزارة حولهما، فيما إن كانتا تاجرتين بحقّ، أم لا، لكونهما غير معروفتين للوزارة وللتجار.

وخلال الحديث مع «التاجرتين» تبين أنهما غير معنيتين بالتجارة، من قريب، ولا من بعيد، وأن الحقيقة تكمن بأنهما موظفتان لدى أحد المخلصين الجمركيين براتب شهري يصل إلى ١٥٠ ألف ليرة سورية، مقابل أن يقوم المخلص بإدراج اسميهما لأغراض الاستيراد بدل أسماء التجار الحقيقيين، الذين هم المستوردون الحقيقيون.

ومن خلال تبادل أطراف الحديث مع المصادر الحكومية، تبين أن هذا الأمر شائع في بلدنا، وعدد ليس قليلاً من كبار التجار المعروفين لا يستوردون بأسمائهم الحقيقية، لعدة أسباب، لعل أبرزها التستر على أحجام أعمالهم الحقيقية، وايجاد مخارج عند حدوث أي تلاعب أثناء عمليات الاستيراد.. وما إلى ذلك من أسباب يدركها التجار أكثر من غيرهم.

في إطار الحديث عن هذه العملية التي لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني والسمعة التجارية، وما يجري في كواليسها، التقت «الاقتصادية» عدداً من المعنيين في هذا الشأن، بشكل مباشر.

بدايةً، أكد رئيس هيئة المخلصين الجمركيين إبراهيم شطاحي أن من يستورد البضاعة يجب أن يكون مسجلاً لدى غرفة التجارة ولديه سجل تجاري، مبيناً أن هؤلاء المنضويين تحت مسمى «مستورد وهمي» ليسوا موظفين لدى المخلص الجمركي بشكل مباشر، وإنما يحصلون على المال من التاجر الحقيقي، بمعنى إذا كانت قيمة فاتورة الاستيراد ١٠٠ ألف دولار، يدفع التاجر الحقيقي مبلغ ليرة سورية عن كل دولار للمستورد الوهمي.

ولفت شطاحي إلى أنه في كل دول العالم مكاتب تسمى مكاتب تجارة «كومسيون» مرخصة ضمن شروط معينة، يستطيع التاجر أن يستورد عبرها من خلال مراسلات تتم عبر هذه المكاتب مع الجهة التي يتم الاستيراد عن طريقها، بمعنى أنه ليس بالضرورة كل من يستورد أن يستورد باسمه.

وشدد شطاحي على أنه من المعيب أن يستورد التاجر باسم وهمي ليس له علاقة بالبضاعة المستوردة، مبيناً أن هدف المستورد الحقيقي من ذلك هو التهرّب الضريبي، لافتاً إلى أن هذه الحالات من الاستيراد يجب أن تنظم، وأن يكون هناك لجنة لمراقبة ذلك من وزارة الاقتصاد ووزارة المالية ومن الجمارك بالإضافة لجمعية المخلصين الجمركيين.

وبحسب شطاحي، فقد درجت العادة أن يخبر المستورد الحقيقي المخلص الجمركي أنه سيتم الاستيراد بغير اسمه الحقيقي، وبأنه سيحصل على إجازة استيراد باسم شخص آخر، ووصل الأمر لدرجة أن يوصي التاجر المخلص الجمركي بتأمين شخص من قبله لتسجيل إجازة الاستيراد باسم هذا الشخص، وبالتالي لكي يستفيد المخلص الجمركي ولا تذهب الإرسالية منه أصبح يقوم بتأمين شخص عن طريقه، مبيناً أن الخلل في هذا الأمر لا يقع على عاتق المخلص الجمركي، وإنما على عاتق التاجر حصراً.

وأوضح أن هدف التاجر الرئيس من اتباع تلك الطريقة الملتوية التهرب من المالية وعدم مراجعتها، مشيراً إلى أن من يدفع الضريبة هو من أدرج اسمه بإجازة الاستيراد أي التاجر الوهمي، ولو كان مبلغ الضريبة والسلة الضريبية مصدرها التاجر الحقيقي.

٩٩ بالمئة من التهريب

بيّن شطاحي أنه في حال كانت البضاعة المستوردة غير نظامية «مضروبة» يتم التنسيق بين التاجر والمخلص الجمركي للتغطية على هذا الأمر، لافتاً إلى أن ٩٩ بالمئة من التهريب في سورية له علاقة بالمخلص الجمركي، وله يد في الموضوع.

وأشار إلى أنه حتى البيان الجمركي الذي يقدم إلى الجمارك ليس باسم من يحمله، ومن يتابعه ومن ينجزه، ويتم ذلك من خلال اتفاق المخلص الجمركي مع شخص ما لشراء البطاقة والبيان الجمركي، موضحاً أن هذه الأساليب الملتوية بات لها ضرر كبير على الاقتصاد السوري وتسهم في خفض موارد خزينة الدولة بسبب عدم ضبط عملية الاستيراد بالشكل الصحيح.

فساد تجاري

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق وائل الحو بيّن أن من يقم بهذه الأعمال لا يمت بأي صلة لغرفة التجارة، منوهاً بأن غرفة التجارة لا تجري تحققاً لأي شخص يريد أن يحصل على سجل تجاري أو يسجل في غرفة التجارة، لافتاً إلى وجود مقومات لأي شخص يرغب في التسجيل في غرفة التجارة، أبرزها أن يكون لديه مقر وحاصلاً على سجل تجاري، وبموجب السجل التجاري يتم تسجيله في غرفة التجارة.

وبين الحو أن لجوء بعض التجار للاستيراد بأسماء غير أسمائهم الحقيقية يعتبر حالة من حالات الفساد، ويعود لأن البعض يرغب في الاستيراد لتحقيق غايات وأهداف غير مشروعة، ويحاول هؤلاء عندما يستوردون بطريقة غير مشروعة ألا يكون باسمهم الحقيقي لكي يبعدوا الشبهة عنهم في حال انكشف الأمر.

ولفت إلى أنه تتم محاسبة هؤلاء التجار الوهميين الذين يستوردون بأسماء غير أسمائهم الحقيقية من الجهات الحكومية المختصة، موضحاً أن أحد أهم الشروط الواجب توافرها في المنتسبين إلى غرفة التجارة هي السمعة الحسنة، كاشفاً أنه في حال ثبت تورط أي تاجر في الاستيراد بغير اسمه الحقيقي من الممكن أن يتخذ بحقه إجراءات من الغرفة قد تصل إلى حد تخفيض درجته، لأن الدرجة تعطى حسب السمعة.

تهرّب ضريبي

رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق حسان عزقول أن هذه العملية تنضوي تحت بند التهرّب الضريبي، وأنه اليوم «نشاهد هذه الحالات بشكل متكرر، ونحن كغرفة تجارة قمنا بضبطها من خلال كتاب تعريف عن التاجر بأنه ذو سمعة حسنة ولديه مكتب تجاري ولديه مرجعية كتاجر حقيقي».

ولفت إلى أنه في مثل هذه الحالات تقوم غرفة التجارة بالعمل للقضاء عليها من خلال حصر التاجر الحقيقي في غرف التجارة، مبيناً أن غرفة التجارة تسعى دائماً للأفضل بالرغم من وجود مثل بعض هذه الحالات التي تعتبر شاذة.

عزقول: بعض التجار يخافون أن يصبحوا من كبار المكلفين لذلك يستعملون أسماء وهمية

وبالنسبة لتلافي لجوء بعض التجارة للاستيراد بأسماء غير أسمائهم الحقيقية رأى عزقول أنه يجب تنظيم الضريبة وإعادة هيكلة الشرائح الضريبية، «بحيث لا نقسم مجالاً للتاجر بأن يستورد برقم مفتوح، لأن بعض التجار يخافون أن يصبحوا من كبار المكلفين، لذلك يسعون إلى تصغير رقمهم من خلال استعمال أسماء وهمية، وهذا ما يسمح للتاجر بالاستيراد بغير اسمه الحقيقي».

وأوضح عزقول أن هناك حالات أخرى يلجأ إليها بعض التجار وهي الاستفادة من الأسماء الوهمية، بحيث إذا كان على هذا التاجر الوهمي ضريبة لا يكون له عنوان ولا أرضية وفي هذه الحالة من الصعب أن تحصّل المالية حقوقها المالية المترتبة على التاجر المستورد، لذلك اتخذا المالية خطوة دفع السلفة المالية قبل وصول المادة المستوردة للاستهلاك المحلي تعتبر خطوة إيجابية لتحصيل الحقوق المالية والرسوم الضريبية.

حصر التلاعب

بين عزقول أن غرفة التجارة تقوم حالياً بحصر هذه الحالات بحيث لا يكون هناك أي تلاعب من بعض التجار، مبيناً أن غرفة التجارة تبحث عن التاجر الحقيقي وليس الوهمي، وفي حال ثبت تورط أي تاجر باستخدام أسماء وهمية لاستيراد البضائع ينحصر دور غرفة التجارة كمؤسسة حريصة على تجارها وحريصة على المصلحة العامة بالتوعية والتوجيه، لأن هناك جهات حكومية أخرى هي من تحاسب هؤلاء.

وأوضح أنه سابقاً كان أي شخص قادراً على الحصول على سجل تجاري مقابل دفع مبلغ معين، أما اليوم فقد انضبط هذا الأمر من خلال تعليمات وشروط وزارة المالية التي شددت على أن يكون لدى التاجر الراغب في الحصول على سجل تجاري عمال ومنشأة ومحل يزاول فيه المهنة، مشدداً على أن بعض التجار لم تناسبهم هذه الشروط والتعليمات التي كشفت عن حالات كثيرة من التجار المتهربين ضريبياً، لافتاً إلى أنه يجب معاقبة من يقوم بعمليات التلاعب هذه.

شركات التأمين السورية.. العمل بسياسة «عصفور باليد»

■ د. رافد محمد -خبير في التأمين

تمضي شركات التأمين السورية بأعمالها محققة أرباحاً سنوية فنية و استثمارية عبر السنوات، إلا أنه وبدءاً من سنة ٢٠١٨ أظهرت انخفاضاً في الأرباح الفنية، ولولا بعض الإجراءات الاستثنائية لكانت لحقت بها الأرباح الصافية انخفاضاً.

تركز شركات التأمين جهدها «البسيط أصلاً» في العمل الفني (التأميني) من دون الاهتمام الكافي بالجانب الاستثماري الشديد الأهمية، حيث تقوم الشركات «باستثمار» معظم أموالها كودائع مصرفية مستفيدة من الفوائد الجيدة حالياً لهذه الودائع، من دون الاستثمار في مجالات تنموية أخرى.

يبلغ إجمالي الأموال المتاحة للاستثمار في شركات التأمين حوالي ٣٥ مليار ليرة، موزع بين رؤوس أموال واحتياطات فنية قابلة للاستثمار، وهذا الرقم، على ضآلته، فإن ٨٠٪ منه، ودائع مصرفية، وما تبقى منه موزع بين استثمارات عقارية ونسبة بسيطة من الاستثمارات المالية (الأسهم).

إن تركيز شركات التأمين في تحقيقها للأرباح، على العمل التأميني (الفرق بين الأقساط والتعويضات) دون الاستثماري، يؤدي حكماً إلى تركيز جهودها في زيادة الأقساط وتحقيق تدفق نقدي منها بغض النظر عن الدراسة الدقيقة للخطر وتسعيره وإدارته، إضافة إلى الضغط باتجاه تخفيض التعويضات المسددة من خلال محاولة رفض المطالبة المقدمة من المتضرر أو المستفيد، أو مساومته لتخفيض قيمة التعويض المستحق، والمشكلة الكبيرة في هذا الإطار، إن كل شركة تصب جهودها الفنية في الاستحواذ على عقود التأمين لدى الشركات الأخرى، من دون العمل على طرح منتجات جديدة أو تسويق المزيد من العقود، وهو ما يظهره انخفاض عدد عقود التأمين في السوق بشكل عام.

كل هذه الأمور سوف تؤدي بشكل تلقائي إلى تدني مستوى جودة الخدمة التأمينية وتشجيع الفساد والاحتيال في قطاع التأمين، بهدف تحقيق المزيد من المكاسب لمختلف أطراف العملية التأمينية، فالمؤمن له يسعى إلى تحسين التعويض المقبوض من قبله بشتى الوسائل، وكذلك فإن الشركة تسعى بشتى الوسائل إلى التنصل من سداد التعويض، وتحصيل المزيد من العقود بغض النظر عن التسعير الصحيح أو الشفافية مع العميل، وهو ما يصل إلى خرق أحد أهم مبادئ التأمين وهو مبدأ منتهى حسن النية من الطرفين.

وفي المحصلة، فإن هذه السياسة أدت، وستؤدي إلى تدهور النتائج الفنية والاستثمارية للشركات كافة في السوق.

تعتقد الشركات في عملها بهذه الطريقة، أنها تحقق «إنجازاً» يتمثل باستمرارها في السوق، وأنها في منأى عن مخاطر الاستثمار، من مبدأ «عصفور باليد» وهو ما يجعل من المؤشرات الدالة على المخاطر المالية في هذه الشركات، تُظهر أرقاماً إيجابية، كمؤشرات الملاءة وكفاية رأس المال وسواها، ولكن، لا يمكن وصفها بالإيجابية على المستوى الإستراتيجي.

لذا، لا بد من إعادة توجيه البوصلة نحو تحسين الواقع الاستثماري لأموال شركات التأمين، من خلال تنويع مجالات الاستثمار وإلزامها الدخول في مجالات تنموية وطويلة الأجل ذات عوائد جيدة، والعمل على تعزيز الكتلة المالية المتاحة للاستثمار من خلال زيادة رأس المال وكذلك زيادة حجم الأقساط من خلال طرح منتجات تأمينية جديدة وتعزيز النشاط التسويقي للقائم منها.

الموضوع يحتاج إلى تغيير ذهنية العمل في شركات التأمين، من مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، بحيث تتغير الأولويات والأهداف، ويكتسب العمل في هذا القطاع الجدية اللازمة لتطويره وإعادة انطلاقه، بعيداً من ثقافة الاستسلام والاستكانة، فالجمود الحاصل حالياً على مستويات العمل كافة سيصل بالسوق التأمينية إلى الفشل، وإلى تحول قطاع التأمين إلى «بريستيج» في الاقتصاد، وإن لم تتوافر الرغبة لدى الشركات بذلك، فالأجدى بالجهات الإشرافية على القطاع، وبالتشريعات الناظمة له، أن تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى هذا الهدف، ما يحتاج إلى قرارات إستراتيجية كبيرة، وهذا بطبيعة الحال من صلب مهام الجهات الإشرافية، ومن أهم متطلبات المرحلة القادمة، سواء لناحية تعزيز قدرة القطاع على ممارسة دوره في إعادة الإعمار، أو مواجهة احتمال دخول منافسين أقوياء.

دمشق الشام القابضة ... بوابة الاستثمار

تشكل دمشق الشام القابضة الذراع الاستثمارية لمحافظة دمشق إحدى البوابات الرئيسية لرجال الأعمال لإطلاق شراكاتهم الاستراتيجية معها والاستثمار ضمن حقيبتها الاستثمارية التي تعمل على إدارتها ومن ضمنها مجموعة من المقاسم السكنية والتجارية والمختلطة في مشروع ماروتا سيتي.

دمشق الشام القابضة:

تأسست الشركة بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠١٥.

إن شركة دمشق الشام القابضة هي شركة مساهمة خاصة مرخصة وفق أحكام قانون الشركات النافذ.

تعود ملكية كامل رأس مال الشركة لمحافظة دمشق وتعتبر أسهمها غير قابلة للتداول.

تعتبر الشركة القابضة وكافة الشركات المرخصة التابعة أو المساهم بها من أشخاص القانون الخاص مهما كانت نسبة ملكية ومساهمة شركة دمشق الشام القابضة في رأسمالها.

تعمل دمشق الشام القابضة على الاستثمار عن طريق المشاركة وتأسيس شركات خاصة تعمل وفق أحكام قانون الشركات والتجارة النافذين لاستثمار أملاك أو خدمات المحافظة داخل وخارج المناطق التنظيمية.

وفيما يلي خطوات الاستثمار مع شركة دمشق الشام القابضة بأسلوب الشراكة:

يتواصل المستثمر مع الشركة القابضة للتعرف على المقاسم المتاحة للاستثمار بأسلوب المشاركة.

يحصل المستثمر على معلومات أولية عن المقاسم المتاحة للاستثمار بأسلوب المشاركة وأي معلومات عامة مفيدة.

يتم إطلاع المستثمر على الشروط التعاقدية والمالية لعمليات الاستثمار الخاصة بأسلوب المشاركة.

يقدم المستثمر طلب الاستثمار والمشاركة على المقسم أو المقاسم المرغوبة وفق النموذج المعتمد بهذا الخصوص.

يقوم المستثمر بتعبئة نموذج الإضبارة الاستثمارية الخاصة بالتعريف عن الشريك الاستراتيجي.

يقدم المستثمر دراسة جدوى اقتصادية أولية للمشروع المزمع تأسيسه.

يستلم المستثمر إشعاراً يؤكد قبول طلبه شكلاً ورقماً مرجعياً للطلب.

يقدم المستثمر دفعة إثبات جدية وفق المحدد من الشركة وذلك إما نقداً أو بموجب شيك مصرفي مصدق.

تقوم الشركة القابضة بتكليف لجنة ثلاثية من خبراء التقييم العقاري المعتمدين لدى الشركة ولدى هيئة الإشراف على التمويل العقاري بهدف تحديد القيمة التقديرية للمقسم أو المقاسم المرغوب في استثمارها وفق أسلوب الشراكة.

تتضمن عملية المشاركة تأسيس شركة خاصة بين الشركة القابضة والمستثمر.

يتم إعلام المستثمر بنتيجة عملية التخمين ويتم التفاوض معه على شروط الشراكة ومحدداتها (نوع الشركة – الحصص ونسب المساهمة – الإدارة ...الخ).

يرفع طلب الاستثمار والإضبارة الاستثمارية مع نتيجة عملية التقييم والتفاوض والاقتراح المناسب إلى لجنة الاستثمار للدراسة وإبداء الرأي وتقديم التوصية الملائمة ورفعها لمجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب حسب خطة الاستثمار والتمويل.

يتم، في حال الحصول على موافقة المجلس، توقيع العقود النموذجية الخاصة بعملية المشاركة.

تعتبر قيمة المقاسم المتفق عليها والمطلوب المشاركة باستثمارها حصة الشركة القابضة برأسمال الشركة الجديدة (مقدمات عينية)، وتنتقل ملكيتها للشركة وفق المهل المحددة بقانون الشركات.

يقدم المستثمر القيمة المقابلة لحصته بالشراكة نقداً وفق الشروط المتفق عليها وبما لا يخالف الضوابط المحددة بقانون الشركات وتعتبر رأسمالاً نقدياً للشركة الجديدة.

سيارة صنع في سورية؟!

«الصناعة»: لا نستطيع أن نقول إنه منتج سوري و«التموين»: من الصعوبة تحديد الأسعار النهائية

■ حمزة الحاج محمد

بعد مرور أكثر من أربعة عشر عاماً على ظهور شركات تجميع السيارات المحلية وحالة التعطش التي طرأت على هذه الصناعات خلال سنوات الحرب على سورية وما رافقها من توقف لعجلة الإنتاج بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية، ومع عودة الشركات إلى الأسواق، إلى أي حد يبدو خيار تجميع السيارات المنتجة محلياً واقعياً، فهل التصنيع بالطريقة التي تجري في معاملنا اليوم قادرة على المنافسة أو توازي نظيراتها الأجنبية، أم إنها فقط هدف لبعض التجار والمستثمرين وبيئة مناسبة لتوظيف واستثمار أموالهم في هذا المجال؟

«الاقتصادية» استطلعت آراء عدد من المختصين الاقتصاديين لمعرفة الصورة وما يعتريها من تشويه، وكيف يمكن تطوير هذا القطاع ليكون في خدمة المواطن والوطن وكي لا يبقى فريسة بيد حفنة من التجار الذين يتحكمون بالسوق والسعر وفق مصالحهم الخاصة مستغلين الظروف التي تمر بها البلاد منذ سنوات الحرب.

الأستاذ في كلية الاقتصاد علي كنعان رأى أن الصناعات السورية بشكل عام تقوم على مبدأ الخطوة خطوة للنهوض بالمنتج، وخاصة الصناعات التي تتوافر لها المواد الأولية، ومن ثم الانتقال إلى صناعة السيارات ولكون الدولة لا تستطيع الحصول على معمل كامل ولا كفاءات لتشغيل هذا المعمل لذلك تبدأ بعملية التجميع.

وأشار كنعان إلى أن مجال الاستثمار في تجميع السيارات هو الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال، وتتجاوز الأرباح فيه المئة بالمئة، لذلك يلهث أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة وراء إقامة صناعة أرباحها مرتفعة ولاسيما أن الاستيراد يعاني صعوبات منذ بداية الحرب على سورية، ومن جهة ثانية فإن إقامة علاقات تجارية مع شركات عالمية مثل مرسيدس- هوندا - كيا، تصب في خدمة التاجر ليكون قطباً صناعياً مميزاً في المستقبل.

الأسعار

يبين كنعان أن واقع الأسعار للسيارات لا يتناسب مع دخل المواطن حتى لو انخفض سعرها إلى خمسة ملايين ليرة سورية وتم طرح عروض لعملية تقسيطها لعشر سنوات بقسط ٣٣ ألف ليرة سورية شهرياً، فإن المواطن غير قادر على شراء السيارة، وهذا يظهر أن المشكلة ليست بالسلع وإنما هي مرتبطة بدخل المواطن.

ويقوم مبدأ سعر السيارات على آلية مفادها أن يستورد المصنّع قطع التجميع ويعيد تركيبها، وعلى سبيل المثال إذا كانت تكلفة المواد الأولية للسيارة هي خمسة ملايين ليرة سورية يضاف إليها نفقات أجور العمال، إلى جانب النفقات غير المباشرة للخدمات التي تقدم لهذه المنشأة، فإن المصنّع يطلب من الربح على التكاليف المباشرة وغير المباشرة بنسبة ٢٥٪ أو ٣٠٪ وهذا الربح مقبول نسبياً، ولكن من غير المنطقي أن يربح ١٠٠٪ أو ٢٠٠٪، وهذا ملاحظ من خلال تصرفات المنتجين، الذين يضيفون هوامش أرباح على هواهم، حيث يسعرون «دينمو» السيارة بألف دولار بضربه باثنين أو ثلاثة، وفي هذه الحال ترتفع التكلفة.

وعن آلية ضبط هذا التلاعب يؤكد كنعان أن الأمر سهل من خلال مطالبة مديرية الجمارك العامة بفاتورة نظامية من المستورد ومطابقة المواصفات إضافة إلى مخاطبة الشركة الأم لترسل الفاتورة عن حقيقة السعر مادامت الأسعار العالمية اليوم للسيارات لأي موديل أصبحت في متناول الجميع ولا يغفل عن أحد من خلال صفحات التواصل الاجتماعي ويإمكان أي مواطن أن يحسب بدقة الأسعار أو التكاليف.

لجان معنية بالسعر

ويشكك كنعان بدور اللجان في تحديد السعر الدقيق بالقول: إذا أرادت اللجان المختصة المؤلفة من وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والاقتصاد والتجارة الخارجية تحديد السعر الحقيقي فإنها تستطيع الوصول إلى التكاليف بأدق التفاصيل وهذه ليست مشكلة ولكن المشكلة تكمن في عمل اللجان.

وأضاف: «إذا تم حصر التكلفة للتسعير والتأكد منها تتخفض الأرباح وسعر السيارة التي لا تختلف عن أي سلعة أخرى، والحل يتم من خلال إلزام المصنعين بوضع المواصفات العالمية ومراقبتها لكل مرفقات السيارة، عن طريق التدخل المباشر للدولة لضبط هذه العملية، التي قد يتأثر من تبعاتها الكثير من المواطنين».

وفيما يتعلق برأي الشركات والمصانع التي تجمع السيارات محلياً عن الطريقة التي تعتمدها لتحديد الأسعار فقد غاب موضوع التسعير ولم يتم الحصول على أي معلومة تخص السعر لدى ذهابنا إلى إحدى الشركات المصنعة وتحديداً «سيامكو» التي تعد مصنعاً مشتركاً بين القطاع الحكومي والشريك الإيراني، حيث قوبلنا بالاعتذار عن أي تصريح يخص السعر، وقالت لنا سكرتيرة المدير العام للشركة «لا تصريح حول تسعير السيارات في الوقت الحالي لحين بدء معرض دمشق الدولي».

صنع في سورية

أوضح المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية في وزارة الصناعة أسعد وردة لـ«الاقتصادية» أن الغاية لوجود صناعة مثل تجميع السيارات هو توطينها ورفع القيمة المضافة في هذه الصناعة من المنتج الوطني، بحيث نقول في مرحلة ما بأن هذه السيارة صنع سورية، ولكي نصل إلى هذه المرحلة لا بد من الدخول في موضوع التجميع ثم الاستعاضة عن بعض مكونات السيارة عن طريق تصنيعها داخلياً بشكل أو بآخر، ما يمهد الدخول إلى عالم صناعة السيارات، من خلال تأمين البنى التحتية اللازمة وشروط تحقيق مبدأ الصالات الأربع الذي يعني بأن مكونات السيارات تصنع جزءاً كبيراً منها كالهيكل ومعالجته ودهانه في موقع المنشأة ضمن سورية، وهذا الأمر يقتضي تمويل المستوردات لهذه الصناعة ريثما نصل إلى المرحلة المنشودة كما حصل في صناعة الدراجات في مرحلة من المراحل.

ويؤكد وردة أن آليات ضبط الجودة التي تكفل للسيارة المحلية المواصفات المناسبة، هي أن عملية تجميع السيارات بموجب توكيل من الشركة الأم المصنعة، ومدى حرص هذه الشركات بأن تتمتع منتجاتها بمواصفات قياسية جيدة تؤهلها للمنافسة مع نظيراتها، وترتبط عملية ضبط الجودة بالشركة التي تمنح الامتياز من خلال إرسالها الخبراء لفحص خطوط الإنتاج في شكلها النهائي ومنحها شهادة الجودة في المنتج الموجود ضمن سورية.

وبالنسبة للقوة الشرائية للمواطن يؤكد وردة أنها مرهونة في الارتفاع الجنوني لسعر صرف الدولار، وتعد الطبقة الوسطى الشريحة المستهدفة في هذا القرار من السيارات، مضيفاً: أمام هذا الواقع نقول وبكل صراحة بأن هذه الشريحة عاجزة كلياً عن اقتناء السيارة علماً أن هناك فرقاً كبيراً في السعر للسيارات المتاحة في أسواقنا وللبلدان المجاورة، وسبب هذا الفرق هو الضغوط والعقوبات الاقتصادية المفروضة على شركات التأمين وبعض الطرق الالتفافية، وهذا يعني أن هناك زيادة بالتكلفة التي تنعكس على سعر المنتج.

ويرى وردة أن ما يشجع المواطن على اقتناء سيارة مجمعة هو خدمة ما بعد البيع من خلال توافر قطع التبديل والوكالات الخاصة وضمان بحسب كل شركة على حدة لهذا المنتج وهذا عامل يحسب لمصلحة هذه السيارات، ما يعد سبباً لرغبة المواطن لاقتناء السيارة المجمعة محلياً.

ووفق وردة فإن وضع تجميع السيارات حالياً لا يرقى لمستوى الصناعة الحقيقة لأن السيارة تصل إلى المصانع مفككة بالكامل ومكوناتها بالكامل تأتي عن طريق الاستيراد وهذا يعني بأنه لا يوجد أي قيمة مضافة في هذه العملية ولا نستطيع أن نقول بأنه «منتج سوري»، ووفق القانون ٢١٢ والقانون ٢١ لعام ١٩٥١ الذي لا يعتبر أنه صناعة سورية ما لم تحقق قيمة مضافة تزيد على ٢٥ بالمئة.

لجان التسعير

تحدث معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الاقتصادية» عن آلية تسعير السيارات المنتجة محلياً، حيث كشف بأنه تم تشكيل لجنة من وزارات عدة متمثلة بوزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارتي النقل والصناعة إضافة لممثلين عن الجمارك وغرفة الصناعة والشركات المصنعة محلياً لدراسة موضوع تسعير السيارات المصنعة محلياً وذلك بموجب القرار رقم / ١٦٧٧/ تاريخ ٢٠/ ٦/ ٢٠١٨/ لمناقشة موضوع التسعير.

ويؤكد شعيب أنه تم عقد اجتماعات لدراسة موضوع التسعير من واقع تكاليف الاستيراد المقدمة من أصحاب معامل تجميع السيارات.

وكشف شعيب عن صعوبات اعترضت عمل اللجنة من حيث تحديد أسعار السيارات من حيث (اللون- نوع الجلد - نوع الفرش - نوع الدولاب - الجنط)، ورأى أن هذه العوامل تلعب دوراً أساسياً بالنسبة لتحديد أسعار وتكلفة السيارات بعد تجميعها محلياً، مشيراً إلى أن الأسعار الاسترشادية المحددة التي وضعتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للسيارات تأتي بحسب نوعها ومواصفاتها وفق شرائح الأسعار وبالتالي عدم التصريح عن القيمة الحقيقية لمكونات السيارة.

وبرأي شعيب فإن هذه العوامل وما سبقها مجتمعة تلعب دوراً أساسياً في تسعير السيارات وبالتالي من الصعوبة دراسة تكاليف تجميع السيارات محلياً وتحديد أسعارها النهائية.

وعن حرص وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على استقرار الأسعار وعدم ارتفاعها يؤكد شعيب أن أعضاء لجنة القرار رقم/١٦٧٧/ انتقلوا على اعتماد آلية التسعير وفق إعداد بيان التكلفة من صاحب الفعالية/ إنتاجاً - استيراداً / من واقع تكاليفه الفعلية ويحتفظ به لحين الطلب أو الشكوى، حيث يقدم هذا البيان إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك المعنية بنشاطه التجاري أو الصناعي ليتم تدقيق دراستها ضمن اللجنة الاقتصادية المعنية واتخاذ الإجراء المناسب بحسب مضمون قرارنا رقم /٢٦٥٤/ لعام ٢٠١٧. وبموجبه تم إصدار كتاب إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في جميع المحافظات.

وعن السيارات التي لم يتم الإعلان عن السماح بتجميعها يقول شعيب: «إن جميع السيارات تسعر بالطريقة نفسها من خلال دراسة تكاليف الإنتاج حسب المواصفة ويتم التسعير، وبالتالي تراقب من قبلنا مطابقة التكلفة مع البيانات المقدمة والسعر المعروض، بحسب كل موديل على حدة له تكلفة تختلف حسب المواصفة، لذلك فإن هذا الموديل له بيان تكلفة يختلف حسب المواصفة.

وشدد شعيب على أن هيئة المنافسة التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك تعمل على قمع أي حالة احتكار حول سعر السيارات.

السوق الأزرق.. بضائع الفيسبوك من الحذاء إلى السيارة

التموين: مراقبونا على صفحات الفيسبوك قريباً!!

بضائع مشكوك بمصدرها وجودتها

■ سيلفا رزوق

شيئاً فشيئاً بدأ ما بات يعرف بـ«سوق الفيسبوك» أو ما كما يحلو للبعض تسميته «السوق الأزرق» يحتل مكانته في سوق التجارة الإلكترونية، وبات يشكل منافساً قوياً لشركات تسويقية مهمة.

سورية التي تحتل مرتبة متقدمة في عدد رواد «الفيسبوك» الذي تجاوز بحسب آخر إحصائية نشرت عام ٢٠١٧ نسبة ٤٠ بالمئة من عدد السكان، يبدو أنها باتت تحتل المرتبة ذاتها في عدد صفحات «الترويج أو التسويق الأزرق».

رواد التسويق عبر الفيسبوك استثمروا حجم الانتشار الواسع هذا، وانعدام التكاليف، وانعدام الضرائب التي تفرضها الحكومة عادة على أي نشاط تجاري آخر في الترويج لبضائعهم ومنتجاتهم، الأمر الذي وفر مع مرور الوقت آلاف فرص العمل، وخلق «نشاطاً تجارياً» من نوع خاص، لكن هذه الميزات التي قدمها هذا الشكل من التسويق لم تلغ حصول حالات نصب واسعة تعرض لها بعض العملاء الذين وثقوا بما تروجه بعض «الغرويات» أو «المجموعات» الفيسبوكية»، كما أن مشكلات أخرى من قبيل الترويج لبيع «الممنوعات» باتت تنتشر اليوم بصورة واسعة، مستغلة غياب ثقافة التسويق الإلكتروني لدى الكثيرين، وغياب الرقابة الحكومية حتى الآن.

«الاقتصادية» طرقت أبواب «التسويق الإلكتروني» وحاولت البحث في تفاصيل ما يجري بين الصفحات الزرقاء.

أصحاب الشأن يحتجون

وقبل البحث في قانونية هذا النوع من التسويق والدور الحكومي المفترض القيام به، تم الحديث إلى بعض أصحاب «الصفحات التي تروج لبضائع سواء لأصحاب منشآت قائمة بحد ذاتها أم لبعض المروجين لبضائع «أجنبية»، محاولة الحديث مع هؤلاء قوبلت برفض كبير، على اعتبار أن هذه « الصفحات» تحولت إلى ما يمكن تسميته المشروعات الصغيرة التي تؤمن مصدر دخل لكثير من العائلات، وفتح مثل هذه «الأبواب» على حسب تعبيرهم لن يجلب لهم الخير!

«الاقتصادية» وفي استطلاع سريع لما يجري ترويجه وجدت أنها باتت مختصة بكل مناحي الحياة، من ملابس وأحذية وعطور وصولاً حتى لبيع الشقق والسيارات. ولا تخلو من إمكانية أن تشكل خطراً وارداً جداً لأن كل هذه المعروضات لغياب الرقابة على مدى صلاحيتها للاستهلاك أو مدى جودتها، إضافة إلى حالات الغش الواسعة، لأن ما يربط الطرفين العارض والشاري في هذه الحالة هي «الثقة».

العملاء مرتاحون

وفي استطلاع أجرته «الاقتصادية» لمعرفة مدى استجابة المواطنين لهذا النوع من التسويق، كشفت اعتماداً غير مسبوق من هؤلاء على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن الثقة بالمعروضات ليست ذاتها، حيث اشتكى كثيرون من حالات كذب وغش في المعروضات.

النساء شكلن في المتابعة التي أجرتها «الاقتصادية» الشريحة الكبرى في الإقبال على هذا النوع من التسويق، والآراء بين النساء جاءت متناصفة بين مؤيدات يثقن بالبضائع التي تعرض، ويجدن في هذا النوع من «التسويق» توفيراً للوقت والجهد، ومعارضات لم يجدن حتى الآن غير «الكذابين».

حماية المستهلك حاضرة

مدير حماية المستهلك في وزارة التجارية الداخلية وحماية المستهلك علي الخطيب، أشار في تصريح لـ«الاقتصادية» إلى القانون الذي صدر عام ٢٠١٤ القانون رقم ٣ والذي سمي قانون المعاملات الإلكترونية يتضمن جزءاً خاصاً بحماية المستهلك «الإلكتروني» الذي يشتري عن طريق «الفيسبوك» أو غيره، وبعد اجتماعات جرت مع جميع الجهات المعنية سواء بالاتصالات أم في وزارة المالية، تم إعداد لائحة تنظيمية للضوابط والنواظم الخاصة بحماية المستهلك الإلكترونية، وصدر قرار بهذا الأمر هذا العام، وكان هناك فصل خاص مستقل بحماية المستهلكين.

وأشار الخطيب إلى أن القانون الجديد وضع نواظم محددة مرتبطة بمدة العرض، ووضع المواصفات الخاصة بالمادة المعروضة، وأيضاً ينبغي أن يكون العارض معروف الهوية والمكان، وغيرها من التفاصيل التي تضمن حق البائع والشاري.

وبيّن الخطيب أن الشركات التجارية التي تسوق لمنتجاتها عبر الفيسبوك ستتم متابعتها ومحاسبتها في حال مخالفتها للمواصفات المذكورة على وسيلة التواصل الاجتماعي، ويجب أن يكون للشركة سجل تجاري لتستطيع أن تستخدم ميزة التسويق الإلكتروني.

الخطيب الذي أكد حصول الكثير من حالات «التدليس» و«الغش» خلال عمليات البيع والشراء الإلكتروني أكد أن القانون الجديد وضع عقوبات لمن لا يلتزم بالضوابط التي وضعها القانون الموضوع، وذلك من مبدأ الحرص على المستهلك كي لا يقع بالغبن.

الخطيب أشار إلى آلية تطبيق هذا القانون، واضعاً الكرة بداية في ملعب الأشخاص الذين يتعرضون لحالات «النصب» إن صح التعبير، إذ على هؤلاء تقديم شكوى قانونية، والوزارة تقوم بعدها بما عليها، علماً أن تعاوناً يجري بين الوزارة والأجهزة المعنية كافة بما فيها فرع الجرائم الإلكترونية في إدارة الأمن الجنائي.

ولفت الخطيب إلى أن عدداً من الشركات قدمت إلى الوزارة وصرحت عن عملها بصورة قانونية، علماً أن مراقبة طبيعة المواد المعروضة وصلاحيتها ومصدرها يبقى عملاً خاصاً بالوزارة ويقع على عاتقها مراقبة «السوق الإلكترونية» كما تراقب باقي الأسواق.

المعروضات المحرمة بيد الأجهزة المختصة

الخطيب شدد في حديثه على أن موضوع التسويق للمهربات أو «الممنوعات» هو بيد الأجهزة المعنية التي تتولى مراقبة هذا الأمر، وتتخذ الإجراءات اللازمة.

ولفت الخطيب إلى وجود تعاون وثيق بين الوزارة وجميع الأجهزة المعنية، وجرى مؤخراً تنظيم عدد كبير من الضبوط لكن لا إحصائيات محددة لها حتى الآن.

مدير حماية المستهلك بوزارة التجارة الداخلية، شدد على أن العلاقة بالمحصلة هي بين طرفين، وبالنهاية «التسويق الإلكتروني» والضوابط القانونية والاجتماعية التي تنطبق عليه هي ذاتها التي تنطبق على الأسواق الأخرى.

الوعي يبقى الأساس

مدير الشركات في الوزارة أيمن أبو زيتونة أكد أهمية مسألة نشر ثقافة الوعي لدى المستهلكين كي لا يكونوا عرضة للابتزاز، علماً بأن عدد الشركات التي طالبت بالترخيص للتسويق الإلكتروني والحصول على سجل تجاري خاص بها لا يزال قليلاً جداً، خصوصاً أن التعليمات الناظمة لقانون حماية المستهلك الإلكترونية، لم يمض على صدورها إلا أشهر قليلة.

وبيّن أبو زيتون أن هناك مواصفات معينة للشركات حيث لا تحصل على السجل التجاري إلا بموافقة الجهات المعنية بالتسويق الإلكتروني وهي موافقة الهيئة الناظمة للاتصالات والمؤسسة العربية للإعلان.

وأكد أبو زيتون أن الوزارة تقوم بجهد كبير لتنفيذ الضوابط الموضوعة، وشيئاً فشيئاً سيتم لحظ المخالفات بصورة أفضل. منوهاً بأنها تضم سبع مواد تخص حماية المستهلك، إضافة إلى فصول أخرى تتناول موضوعات الإسناد التجارية والدفع الإلكتروني والتعاقد الإلكتروني.

للقانون كلمته

المحامي أحمد طارق قلعجي أشار إلى وجود ثلاثة قوانين ناظمة للتجارة الإلكترونية، هو القانون رقم ٣ للعام ٢٠١٤ المتعلق بالمعاملات الإلكترونية، والقانون رقم ٤ التوقيع الإلكتروني وخدمات الشبكة لعام ٢٠٠٩، والمرسوم ١٧ لعام ٢٠١٢ المتعلق بتنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية، وكل عمليات البيع والشراء أو تبادل للإيجاب والقبول، التي تجري عبر الفيسبوك أو الواتس آب، أو المواقع الإلكترونية التي تندرج تحت مسمى العقد الإلكتروني، حيث اعتبر المشرع السوري أن العقد الإلكتروني مقبول قانونياً للتعبير عن الإدارة.

وفيما يتعلق بالبيع والشراء عن طريق الفيسبوك وفي حال الخلل بالسلعة أو الغش فيها، لم ينظم المشرع السوري التزاماً بمطابقة المبيع لا بالقواعد العامة أو حتى الخاصة، وفي حال الخلل بالالتزام بمطابقة السلعة، بهذه الحالات ترفع دعوى تتم المطالبة من خلالها، بـ«التنفيذ العيني» ويتم إما عن طريق إصلاح السلعة المبيعة وإما استبدالها وتحمل المواصفات المتفق عليها، أو رد المبيع واسترداد الثمن وهذه الحالة الأخيرة نظمها المشرع السوري على أن تتم خلال عشرة أيام.

الانتباه مطلوب

لا إحصائيات إذاً عن أعداد الشركات ولا عن حجم التداول على الفيسبوك، لكن القوانين صدرت، و«التموين» تتوعد المخالفين، والوعي مطلوب وبشدة، فسوق الفيسبوك بات أمراً واقعاً لا مفر منه ويبقى الانتباه مطلوباً.

شركات صرحت للوزارة عن عملها بصورة قانونية

لجنة وراء لجنة وكل لجنة «تجبّ» ما قبلها!

٤ عقود مضت..
وواجهة طرطوس البحرية من دون معالجة!

▪ هيثم يحيى محمد

بعد مرور أربعة عقود على تجميد واجهة طرطوس البحرية وإبقائها على وضعها السيئ؛ كل هذه السنوات، توقعنا معالجة وضعها بعد زيارة رئيس الحكومة لمحافظة طرطوس على رأس وفد حكومي كبير في نيسان ٢٠١٧، ثم تفاءلنا ببعض الشيء في بداية تشرين الأول من العام الماضي بقرب معالجة هذه القضية المزمنة، وخاصة بعد أن عرضت الجهة الدارسة المتعاقد معها (جامعة تشرين) أمام رئيس الحكومة أثناء زيارته الثانية لطرطوس المخططات و(الماكيت) في بهو المحافظة بطريقة توحي أن الأمر بات منجزاً، وبعد أن وزّع أعضاء الوفد الحكومي الإبتسامات في كل الاتجاهات، ليتبيّن بعد مرور تسعة أشهر على هذا العرض أن كلامهم كان غير واقعي وغير صحيح، وأن الهدف منه إيهام رئيس مجلس الوزراء والجهات المسؤولة، بأن القضية انتهت وأنهم أبطالها بجدارة!!

نعم لقد ثبت عدم صحة ما سمعناه بدليل عدم تقديم المخططات إلى اللجنة الإقليمية لتاريخه، وبدليل استمرار الخلافات بين طرفي العقد، وعودة سكان تلك الواجهة التي باتت الأبشع والأسوأ على الإطلاق بين كل الواجهات المطلة على بحار العالم إلى تقديم الشكاوى من جديد!

من المستفيد من تأخير المخطط؟ وأين مساعدة مجلس المدينة للأهالي طوال ٤٠ عاماً؟

السكان يرفعون الصوت مجدداً

ويقول هؤلاء السكان في شكواهم لـ«الاقتصادية»: عند زيارة رئيس مجلس الوزراء في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٨ لمدينة طرطوس تفاءلنا خيراً بقرب انتهاء قضيتنا التي مضى عليها نحو أربعين عاماً من التعطيل وخصوصاً أنهم عرضوا في بهو البلدية مجسمات المخططات للعموم. ولكن وبعد مضي تسعة أشهر على الزيارة من دون أن يتم تصديق المخطط المعروض كمجسمات أو اعتماده ومن دون أن نعلم عنه شيئاً، ومع استمرار الخلافات بين اللجنة المعنية بتصديق المخطط وبين مجلس المدينة كما يبدو، لا نعلم لمصلحة من هذا التأخير المتعمد!!

ويبدو أن الخلافات تعود لتكليف لجنة وراء لجنة وكل لجنة تمحو ما فعلته التي قبلها وتبدأ العمل من جديد، وخلاف آخر حول المساحات وأحجام الكتل بين موافق ومعترض من دون دراسة مصلحة الأهالي والحرص على جمالية المدينة ضمن المعقول.

وأضافوا: نحن الضحية في حال اختلافهم فيما يجري من عدم توضيح القرارات التي تبقى طي الكتمان بعيدة عن علم واطلاع الأهالي وعند سؤالنا عن هذا المخطط، يكررون العبارات نفسها علينا والوعود نفسها من دون تحقيق أي شيء منها، وها نحن نقول لهم: إننا نعاني ما نعانيه من تسرب مياه الأمطار داخل البيوت طوال فصل الشتاء وكثرة الأمراض نتيجة الرطوبة الشديدة وبعض البيوت أصبحت أنقاضاً وبعضها الآخر آيل إلى السقوط في أي لحظة وتكاليف الصيانة باهظة ولا تجدي نفعاً مع بيوت قديمة.. والسؤال لماذا الكيل بمكيالين ضمن الواجهة البحرية؟

لماذا بعض الكتل والمساحات ضمن الواجهة البحرية وجدت طريقها للحل والتنفيذ من دون أي اعتراض من أي جهة رسمية أو عرقلة من أحد، على حين نحن الأهالي الفقراء نعاني كثيراً من دون أن يسمح لنا باستثمار أملاكنا التي ورثناها عن آبائنا وأجدادنا (سواء أكان بالبيع أم بالتعهد).

والسؤال الأخير من المستفيد من تأخير المخطط؟ وأين المساعدة الحقيقية من مجلس المدينة للأهالي طوال أربعين عاماً؟، وبعد هذا كله لا نسمع سوى الاحتجاج من المعنيين في المجلس أننا نعرقل البيع بعدم اتفاقنا أو برفع سعر البيع، فهم يحاسبوننا على النيات لتبرير عدم إنجازهم المخطط المذكور، فإلى متى ننتظر؟ ومتى يأتي الحل؟

مجلس المدينة يجيب

هذه القضية وضعناها مجدداً أمام رئيس مجلس مدينة طرطوس محمد زين وسألناه عن آخر ما تم اتخاذه من إجراءات لمعالجة وضع الواجهة، وأسباب التأخير الحاصل رغم عرض المخططات المعدلة أمام رئيس الحكومة عند زيارته لطرطوس في تشرين الأول ٢٠١٨ والقول من الجهة الدارسة إنها جاهزة، فأجابنا بمذكرة خطية اقترنت بتواقيع كل من رئيس دائرة التخطيط العمراني ومدير الشؤون الفنية ومدير المدينة إضافة لرئيس مجلس المدينة وجاء فيها بموجب التوجيهات الحكومية التي تمت خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء في شهر نيسان عام ٢٠١٧ وورشة العمل المنعقدة في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٧ بضرورة إيجاد حل سريع لمشكلة الواجهة الشرقية للكورنيش البحري لمدينة طرطوس، وتم تشكيل لجنة مختصة من محافظ طرطوس بالقرار رقم /٣٦٤٢/ تاريخ ٢٠١٧/٥/١٧ برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص في مجلس المحافظة إضافة إلى ممثلين عن مجلس مدينة طرطوس والخدمات الفنية ونقابة المهندسين وجامعة تشرين مهمتها وضع رؤية وأسس لحل مشكلة الواجهة الشرقية للكورنيش البحري في مدينة طرطوس وترجمة ذلك إلى مخططات تفصيلية ونظام بناء تتوافق مع المنطقة بعناصرها كافة بما ينسجم مع الحرص على الواقع الاجتماعي والعقاري والبصري والتنظيمي والاستثماري.

وقامت اللجنة بعقد عدة اجتماعات ووضعت تصوراً لحل مشكلة الواجهة الشرقية انتهت إلى الموافقة على تكليف جامعة تشرين لتنظيم عقد معها وتأمين التمويل اللازم لترجمة الرؤية الموضوعة من اللجنة إلى مخططات وأنظمة بناء ومن ثم تصديقه من مجلس مدينة طرطوس أصولاً على أن يتحمل مجلس مدينة طرطوس تكاليف هذه الدراسة.

وتم إبرام عقد الدراسة التخطيطية تحت رقم /٩٥/ لعام ٢٠١٨ بين مجلس مدينة طرطوس وجامعة تشرين علماً أن مدة العقد تبلغ /٤٥/ يوماً من تاريخ أمر المباشرة، حيث تم منح أمر المباشرة بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١١ بحيث يتم تدقيق الدراسة بالتوازي مع إعدادها. وشكلت لجنة تدقيق بموجب المادة السادسة من العقد بموجب الأمر الإداري رقم /٥/ تاريخ ٢٠١٩/١/٨ تضم ممثلين عن وزارة الإدارة المحلية ومحافظة طرطوس ومجلس مدينة طرطوس ومديرية الخدمات الفنية، مهمتها تدقيق الدراسة المعدّة من جامعة تشرين واقتراح التعديلات اللازمة لها بحيث يتم التدقيق بالمواكبة مع الدارس وفق ما نص عليه العقد رقم /٩٥/ لعام ٢٠١٨ المبرم مع جامعة تشرين وبحيث تقوم الإدارة بإعطاء أمر مباشرة لكل مرحلة من مراحل الدراسة بعد اعتمادها من المدقق.

وقدمت الجهة الدارسة – جامعة تشرين المرحلة الأولى- المذكرة التفسيرية بكتابها رقم ٥٠٢/ص تاريخ ٢٠١٨/١١/٢٦ وتم تدقيقها من اللجنة المدققة والتي وضعت بعض الملاحظات ليتم استدراكها من الجامعة بموجب كتاب مجلس مدينة طرطوس رقم ٣٠٤/ص ف تاريخ ٢٠١٩/١/٢٤. وجاء رد من الجهة الدارسة بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٧ بخصوص ضرورة مناقشة المذكرة التفسيرية بحضور اللجنة المذكورة لوضع التوجهات المشتركة للاتفاق على الخطوط الرئيسة للدراسة، وتم الرد من المدينة بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٠ بدعوة الجهة الدارسة للحضور إلى مجلس مدينة طرطوس بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٤ لحضور الاجتماع المطلوب.

لم يحضر ممثلو الجامعة بالموعد المقترح، وعليه تم التأكيد ضرورة حضور الاجتماع بموعد آخر وهو يوم الإثنين الواقع في ٢٠١٩/٣/١٨ بموجب كتابنا رقم ١٤٢٦/ص ف تاريخ ٢٠١٩/٣/١٧. وعقد الاجتماع المطلوب وتمت مخاطبة الجهة الدارسة بضرورة تقديم مذكرة تفسيرية معدلة وفق الملاحظات الواردة في محضر اجتماع لجنة التدقيق رقم /٤٦/ تاريخ ٢٠١٩/١/٢٤ وذلك بموجب كتاب المدينة رقم ١٤٩٢/ص ف تاريخ ٢٠١٩/٣/١٨.

وجاء الرد على كتاب المدينة من الجهة الدارسة بموجب كتابها رقم ١٢٧/ص تاريخ ٢٠١٩/٤/٣ مرفقين به المذكرة التفسيرية المعدلة والتي تم تدقيقها من اللجنة المدققة والتي ردت بدورها بموجب كتابها رقم ٢٠٨١/ ص ف تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ ووضعت مجموعة من الملاحظات على المذكرة التفسيرية المعدلة بالإضافة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات. وإرسال كتاب من الجهة الدارسة رقم ١٧١/ص تاريخ ٢٠١٩/٥/٨ رداً على كتاب المدينة رقم ٢٠٨١/ص ف تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤ وعليه تمت مخاطبتهم من المدينة بكتابها رقم ٢٥٠٠/ص ف تاريخ ٢٠١٩/٥/١٩ بضرورة تقديم المذكرة التفسيرية المعدلة بالسرعة الكلية ليتم اعتمادها والانتقال إلى المرحلة الثانية من العقد.

ومؤخراً فقد زودتنا الجهة الدارسة بمسودة للمذكرة التفسيرية المعدلة وتم الاطلاع عليها من اللجنة المدققة والتوافق عليها وتم إبلاغ الجامعة بمضمون الموافقة لإرسال المذكرة التفسيرية بشكل رسمي ليتم اعتمادها والمباشرة بالمرحلة الثانية من العقد ولم يتم ذلك.

وعليه تمت مخاطبة الجهة الدارسة بكتابنا رقم ٣٧٨٩/ص ف تاريخ ٢٠١٩/٧/٢٢ حول ضرورة الإسراع بتقديم المذكرة التفسيرية المعدلة وتسليمها إلى المدينة ليصار إلى اعتمادها من الجهة المدققة ومن ثم استكمال باقي مراحل الدراسة خلال مدة ثلاثة أيام مع احتفاظنا بكامل حقوقنا القانونية بما فيها فسخ العقد.

وبعد استلام الدراسة المدققة ستتم متابعة إجراءات تعديل المخطط التنظيمي وفقاً لأحكام المرسوم رقم /٥/ لعام ١٩٨٢ وتعديلاته، ليتم عرض الدراسة على مجلس مدينة طرطوس لاتخاذ القرار بتعديل المخطط التنظيمي وفقها، ورفع قرار المجلس ومرفقاته إلى محافظ طرطوس للحصول على الموافقة على الإعلان الاستثنائي للمخطط التنظيمي المعدل للواجهة الشرقية للكورنيش البحري، ويصار إلى نشر الإعلان لمدة شهر وفقاً لأحكام المرسوم /٥/ لعام ١٩٨٢، وبعد انتهاء مدة الإعلان تتم إحالة التعديل على مديرية الخدمات الفنية لعرضه على اللجنة الفنية الإقليمية لدراسته والموافقة عليه أو إجراء التعديلات التي قد تقرها اللجنة.

علماً أن العقد المنظم مع الجامعة قد تتضمن مادة تلزم الدارس بإعادة النظر بكل التعديلات التي قد تطلبها اللجنة الفنية الإقليمية، وبعد موافقة اللجنة الفنية الإقليمية على التعديلات المقترحة يتم تنظيم محضر بذلك ويوقع من جميع أعضائها برئاسة محافظ طرطوس ليتم بعدها عرض محضر اللجنة على المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة لتصديقه. ليتم بعدها رفع إضبارة تعديل المخطط التنظيمي للواجهة الشرقية للكورنيش البحري لمدينة طرطوس إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان لإقرارها ويصبح التعديل نافذاً بعد ذلك.

أخيراً

مما تقدم يتضح أن القضية تحتاج إلى وقت طويل حتى تنجز هذا إذا سارت الأمور بسلام، فكيف إذا تمت عرقلة أي مرحلة من المراحل أعلاه كما حصل في مرات عديدة سابقاً؟!

«اقتصاد الدخّان» بالأرقام:

تقديرات بين ٧٠-٨٠ بالمئة من الدخان في السوق السورية «مهرب»

٢,٥ مليون سوري يحرقون كل ساعة ٢١,٣ مليون ليرة سورية على الدخان

■ راما محمد

لا بدّ أن تكون ظاهرة التدخين موضوعاً شائكاً في بلدٍ منتج ومستورد ومستهلك لمادة التبغ، ورغم ما أفقته سنوات الحرب من تأثيرات كان أكبرها على القطاع الاقتصادي بالدرجة الأولى، سواء بارتفاع اجتاح أسعار معظم المواد الاستهلاكية أو بحصار اقتصادي خانق طال معظم المستوردات والصادرات، ما أدى إلى انخفاض بالدخل والقدرة الشرائية والمستوى المعيشي، فلا يمكن الجزم بأن استهلاك الشعب السوري للمادة قد انخفض نتيجة ما سبق ذكره من العوامل أو أن «السيجارة» خسرت دورها الوظيفي في كونها الوسيلة الأولى لـ«فشة الخلق» أو أحد مظاهر «الفشخرة والبرستيج».. ومازال السوري يدقق على التدخين أكثر مما ينققه على الصحة، هذا عدا كون الدخان بكل أنواعه يتربع على عرش قائمة المهربات بشكل دائم، ما يعني حرمان خزينة الدولة من الرسوم الجمركية لاستيراد المادة.

بالاعتماد على بعض الأرقام والبيانات الإحصائية أمكن الوصول لبعض المؤشرات التقديرية والمقارنة، من خلالها بين ما ينفقه السوريون على التدخين وما ينفقونه على الصحة، إلى جانب الاستدلال على حجم التهريب للمادة وحجم المهربات الموجودة منها في الأسواق.

٢,٥ مليون سوري مدخّن

بدايةً، وبناءً على جمع وربط تقديرات إحصائية من مصادر مختلفة كان من الممكن تقدير عدد المدخنين السوريين بنحو ٢,٥٦ مليون مدخن، بشكلون ١١,٨٪ من إجمالي عدد السكان الرسمي، وفق أحدث إحصائية رسمية متوافرة.

وفي تفاصيل حساب الرقم السابق، فقد جرى الاعتماد على تقديرات التعداد السكاني في البلاد بنحو ٢١,٧ مليون نسمة، والتي أصدرها المكتب المركزي للإحصاء في مجموعته الإحصائية الأخيرة لعام ٢٠١٨، مع تحديد نسبة الجنسين بنحو ٥١ بالمئة لكل من الذكور و٤٩ بالمئة للإناث، من ثم الاعتماد على تقديرات نسب المدخنين من الذكور والإناث من السوريين بناءً على ما يعرضه الموقع الرسمي لمنظمة أطلس التبغ «Tobacco Atlas»، الذي يقدر نسبة المدخنين السوريين ممن تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً بنحو ٢١ بالمئة للذكور و٨,٥ بالمئة للإناث، ومن المدخنين ممن لم يتجاوزوا ١٥ عاماً بنحو ٠,٦ بالمئة للذكور و٠,٢٨ بالمئة للإناث، وبالتالي من الممكن تقدير عدد المدخنين السوريين من الذكور بنحو ١,٨ مليون مدخن فوق الـ ١٥ عاماً وعدد المدخنات بنحو ٦٧٥ ألف مدخنة فوق الـ ١٥ عاماً، ونحو ١٦ ألف مدخن تحت الـ ١٥ عاماً ونحو ٧٥٠٠ مدخنة تحت الـ١٥ عاماً.

عربش: قد تكون أرقام المكتب المركزي للإحصاء غير صحيحة

الاستهلاك اليومي

بناء على ما سبق ذكره من تقدير لعدد المدخنين السوريين بنحو ٢,٥٦ مليون مدخن، علماً أن الرقم من الممكن أن يكون أكبر أو أصغر من ذلك، من الممكن تقدير حجم الإنفاق المحلي اليومي للمادة وفق عدة سيناريوهات، منها اعتماد سعر رخيص لأنواع الدخان مع استهلاك يومي بمعدل علبة سجائر واحدة بسعر ٢٠٠ ليرة يومياً، كما يمكن الاعتماد على سعر أغلى من السعر السابق بقليل أو بتقدير استهلاك المدخن لأكثر من علبة سجائر واحدة في اليوم، أو بتقديرات لسعر أقل.

٥١٢ مليون ليرة يومياً هو قيمة الإنفاق اليومي في أدنى التقديرات، أي ٢٠٠ ليرة يومياً للمدخن، أي نحو ١٨٦,٩ مليار ليرة خلال عام ٢٠١٧، بواقع ٢١,٣٣ مليون ليرة كل ساعة.

تهريب الدخان

بالعودة إلى المجموعة الإحصائية الأخيرة لعام ٢٠١٨ (غطّت العام ٢٠١٧) والصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، تضمنت المجموعة تقدير قيمة مستوردات التبغ ومصنوعاته بنحو ٩٣٢ مليون ليرة، على حين إن القيمة ذاتها قدرت في المجموعة السابقة أي لعام ٢٠١٧ بنحو ٨,١ مليارات ليرة، ما يعني أن قيمة المستوردات من التبغ ومصنوعاته انخفضت في عام ٢٠١٧ بنحو ٨٨ بالمئة.

في الجانب الآخر بلغت قيمة المبيعات الفعلية للمؤسسة العامة للتبغ خلال عام ٢٠١٧ نحو ٣٢ مليار ليرة، ليصبح إجمالي قيمة ما استورد بشكل نظامي وصنع محلياً من التبغ نحو ٣٢,٩٣ مليار ليرة خلال عام ٢٠١٧.

وبالرجوع إلى قيمة الإنفاق بأدنى التقديرات وهي ١٨٦,٩ مليار ليرة سنوياً (خلال ٢٠١٧) فهذا يعني أن قيمة الدخان الذي وجد في الأسواق خلال عام ٢٠١٧ بطرق غير نظامية يلامس ١٥٤ مليار ليرة، أي بمعدّل ٤٢٢ مليون ليرة سورية يومياً، تعادل ١٧,٦ ملايين ليرة كل ساعة، فوتت على خزينة الدولة من رسوم غير محصلة تزيد على ١٥ مليار ليرة؛ لكون نسبة الرسوم على الكيلو الواحد من الدخان ٣٠ بالمئة.

ما يضعنا أمام نتيجة مفادها أنّ الدخان النظامي الموجود في الأسواق بين مصنّع أو مستورد لا تتعدى نسبته ١٧,٦ بالمئة، ليحتل الدخان المهرب ما نسبته ٨٢,٤ بالمئة من السوق.

طبعاً، تبقى تلك تقديرات أولية، لا يمكن تبنيها، وإنما نستخدمها للاستئناس في رسم صورة تقديرية عن عالم التدخين من الزاوية الاقتصادية.

التدخين والصحة

على الكفة الأخرى، قدرت وزارة الصحة نسبة الإنفاق العام على الصحة بنحو ٣,٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

وبدوره المكتب المركزي للإحصاء حدد في مجموعته الإحصائية الأخيرة قيمة الناتج المحلي بنحو ٨٦٩١,٤ مليار ليرة، ما يعني أن الإنفاق على الصحة لم يتجاوز ٣٠٤,٢ مليارات ليرة خلال عام ٢٠١٧، أي ما يقارب ٨٣٣ مليون ليرة يومياً مقارنةً بالإنفاق اليومي على التدخين الذي قد يصل إلى ٥١٢ مليون ليرة في أدنى حالاته.

وبالعودة إلى الموقع الرسمي لمنظمة أطلس التبغ، قدرت المنظمة نسبة الوفيات جراء التدخين في سورية من الذكور بنحو ٩,٧١ بالمئة والإناث بنحو ٥,٧٩ بالمئة خلال عام ٢٠١٦.

ثلاثة احتمالات

الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش رأى أن التراجع في قيمة مستوردات التبغ ومصنوعاته في عام ٢٠١٧ بنحو ٨٨ بالمئة عن عام ٢٠١٦ بحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، مؤشر إلى وجود خلل في الأرقام، إلى جانب أنه لا يمكن اعتبار أن ٩٠ بالمئة من الشعب السوري غير مدخن أو متوقف عن التدخين.

واعتبر عربش أن الرقم الصادر عن المكتب غير صحيح وفيه خلل ولا يمكن البناء عليه، وخاصة في ظاهرة كهذه، متسائلاً عن طريقة حساب الرقم، مشيراً إلى أنه وفي حال كانت هذه الأرقام الرسمية للجمارك فهذا مؤشر إلى ارتفاع شديد بعمليات التهريب رغم كل وعود الحكومة بقمع التهريب، على حين إنه في حال كان اجتهاداً من المكتب المركزي للإحصاء فهذا اجتهاد غير ناجح، وغير سليم على الإطلاق.

وبين أنه من غير الممكن ربط تراجع القدرة الشرائية بتراجع استهلاك التدخين الذي لم يحدث إطلاقاً، مضيفاً: «أي أزمة تمر في حياة السوري تدفعه لزيادة تدخينه وبالتالي المدخن مستعد للتخلي عن الطعام مقابل حصوله على سيجارة، موضحاً أنه من غير الممكن تحديد حجم الإنفاق الحقيقي للسوريين على التدخين، لكون الأرقام الإحصائية المنشورة غير مضبوطة إلى جانب حجم التهريب الكبير».

ورأى الأستاذ الجامعي أن تقدير المكتب المركزي للإحصاء لقيمة مستوردات التبغ ومصنوعاته في مجموعته الإحصائية الأخيرة ينتج عنه ثلاثة احتمالات، أولها أن استهلاك السوريين للتبغ انخفض وهذا لم يحصل، أو أن مبيعات المؤسسة العامة للتبغ ارتفعت بالشكل الذي يعوض هذا النقص، والاحتمال الثالث أن التهريب ازداد.

وختم بالقول: «وفي حال كان الرقم صحيحاً والتهريب زاد بما يقارب ٨ مليارات ليرة عما كان في السابق فهذا يعني أن السوق مستباحة من مهربي الدخان».

٣٢ مليار ليرة مبيعات المؤسسة العامة للتبغ خلال العام ٢٠١٧

بطاقات تسافر عبر المحافظات والدعم يذهب إلى السماسرة وأصحاب المحطات

مدير «محروقات»: غرمنا ١٧ محطة وقود بمبالغ كبيرة لتلاعبها بمخصصات خدمة المسافر

■ الاقتصادية

من الممكن أن تكون البطاقة الذكية قد ساهمت في ضبط التوزيع، إلا أن ذكاءها لم يكن بالمستوى المأمول وثغراتها مازالت حاضرة وموجودة، وأصبحت باباً مفتوحاً يتسلل عبره تجار السوق السوداء وللمتاجرة والسمسرة والاحتيال وكسب الربح غير المشروع، سواء كانوا من أصحاب المحطات أم من المواطنين الذين لا يرغبون في الاستفادة من مخصصات البطاقة الذكية، وخصوصاً لآليات التي تعمل على البنزين، في حين أنه حتى الآن فيما يتعلق بالمازوت والغاز فالنسبة ما زالت أقل.

خبير لـ«الاقتصادية»: ثغرات البطاقة الذكية تتركز في الآليات العاملة على البنزين

وعلمت الوطن أن أزمة البنزين في حماة سببها تجميع بعض الأشخاص بطاقات ذكية من حماة، ومن ثم الذهاب بها إلى طرطوس، حيث يتم الاتفاق مع بعض محطات الوقود هناك، وتتم سرقة مخصصات البطاقات على أساس أن السيارات جاءت وعبأت ومن ثم عادت إلى حماة وبالتالي والاستفادة من مخصصات خدمة السفر، الأمر الذي نفاه مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» مصطفى حصوية في حديثه لـ«الاقتصادية»، مضيفاً: لا صحة لما يتداول من أحاديث عن لجوء بعض الأشخاص لتجميع بطاقات ذكية من محافظة ما ومن ثم السفر بها إلى محافظة أخرى للاستفادة منها من خلال خدمة المسافر، مبيناً أن هؤلاء لن يستطيعوا الاستفادة من خدمة المسافر، لافتاً إلى أن هذا الأمر كان يتم وكان البعض يستفيد من هذه الخدمة عندما كان سعر مخصصات خدمة المسافر هو سعر المخصصات العادية نفسه، مشيراً إلى أن مخصصات المسافر تباع بالسعر غير المدعوم أي بـ٤٢٥ ليرة سورية لليتر.

وأضاف حصوية: كان هناك تلاعب في هذا الأمر سابقاً، وتم حينها ضبط نحو ١٧ محطة وقود تتلاعب بموضوع مخصصات خدمة المسافر وتم تغريمها بمبالغ كبيرة جداً، أما حالياً فبعد أن أصبح للبنزين سعران لم يعد بإمكانهم الاستفادة من خدمة المسافر عند تجميع البطاقات الذكية والسفر بها لمحافظات أخرى.

خبير نفطي «فضل عدم ذكر» أكد لـ«الاقتصادية» وجود بعض الثغرات في البطاقة الذكية وخصوصاً فيما يخص المحروقات للآليات العاملة على البنزين، مشيراً إلى لجوء بعض الأشخاص للاستفادة من هذه الثغرات، وذلك من خلال تجميع البطاقات الذكية المخصصة للسيارات تعود لسيارات متوقفة أو لمكاتب بيع وتأجير السيارات أو لبطاقات يستهلك أصحابها كميات قليلة من البنزين فيقومون بالمتاجرة بمخصصاتها وبيعها في السوق السوداء، لافتاً إلى أنه بات اليوم الفرق بين البنزين المدعوم وغير المدعوم يقارب الضعف.

سفر البطاقات

وأشار إلى قيام بعض الأشخاص بتجميع بطاقات ذكية، ومن ثم الذهاب بها إلى محافظة أخرى، حيث يتم الاتفاق مع بعض محطات الوقود هناك، وتتم سرقة مخصصات البطاقات على أساس أن السيارات أثناء سفرها إلى المحافظة قامت بالتزود بالوقود ومن ثم عادت إلى محافظتها وبالتالي يستفيد هؤلاء من موضوع خدمة السفر، مشيراً إلى أن عملية الاحتيال هذه تحصل بشكل مستمر.

ورأى الخبير أن هؤلاء يستفيدون من خدمة المسافر من دون أن يحرك أصحاب السيارات سياراتهم ومن دون أن يخسر صاحب السيارة مخصصاته باعتبار أن خدمة المسافر تضاف لرصيد البطاقة الذكية في حال السفر.

تعدد السيارات

ولفت الخبير إلى وجود ثغرات أخرى في البطاقة الذكية المخصصة للآليات على سبيل المثال في حال امتلاك شخص سيارتين، إحدى السيارتين لا يتم تحريكها والأخرى استهلاكها خفيف حينها يقوم صاحب السيارتين بإعطاء بطاقته الذكية لأحد عمال محطات الوقود ليقوم العامل ببيع مخصصاته مقابل حصوله على نسبة معينة من مبيع مخصصات السيارات.

وأوضح أنه عملياً لم يتم الاستفادة من البطاقة الذكية بموضوع تحديد مخصصات كل محافظة وإعطاء كل سيارة مستحقاتها وإعطاء الدعم لمستحقيه، لافتاً إلى أن الدعم حالياً يذهب إلى السماسرة وأصحاب المحطات والسوق السوداء، مبيناً في الوقت نفسه أنه في حال لم يتم تركيب الحساس على خزان البنزين الموجود في السيارة، ولم تتم تعبئة مخصصات السيارة من البطاقة الذكية للسيارة ذاتها ستبقى الثغرات موجودة وحاضرة للسماسرة والتجار للمتاجرة بمخصصات السيارات.

تحديد الدعم باب للسوق السوداء

ورأى الخبير أن تحديد كمية المشتقات النفطية المدعومة كتحديد كمية ٤٠ ليتراً لكل خمسة أيام و١٠٠ ليتر شهرياً يفتح الباب للسوق السوداء مطالباً بضرورة عدم حصر التعبئة بمدة معينة والسماح بتعبئة المخصصات المدعومة للسيارات في أي وقت خلال الشهر.

وبالنسبة للمازوت المخصص للعائلات أوضح الخبير أن كمية ٤٠٠ ليتر المخصصة للعائلات والتي توزع على دفعتين هي كمية غير كافية ولا تحقق العدالة حسب التوزع الجغرافي، مبيناً أن المناطق الباردة تحتاج إلى كميات أكبر من الكميات المخصصة بكثير، وفي هذه الحالة فإن البطاقة الذكية لم يكن لها دور في تحقيق العدالة بالتوزيع باعتبار أن الكمية المخصصة غير كافية للمناطق الباردة التي تلجأ إلى الحصول على المازوت من السوق السوداء.

ولفت إلى ضرورة دراسة احتياجات الأسرة عند البدء بتطبيق نظام البطاقة الذكية وعدد أفراد الأسرة ووجود الأسرة الفعلي، فضلاً عن دراسة موضوع مخصصات الأشخاص الذين يملكون أكثر من منزل إضافة إلى دراسة احتياجات الأسر في الريف التي تختلف وتزيد على احتياجات المدينة بسبب برودة الطقس في الريف، مشدداً على أن معظم أهالي الريف يلجؤون للتدفئة على الحطب بسبب عدم كفاية مخصصاتهم من المازوت، مطالباً في الوقت نفسه بضرورة وجود مكتب متابعة يأخذ عينات من الأسر التي من المقرر أن تتم التعبئة لها ويتصل بها للتأكد من أن مادة المازوت وصلت لهم.

وسلط الخبير الضوء على لجوء بعض الأشخاص الموجودين حالياً خارج القطر والذين حصلوا على البطاقة الذكية قبل سفرهم لإعطاء البطاقة الذكية لأشخاص آخرين كجيرانهم وغيرهم بغية الاستفادة من مخصصاتهم، ومن ثم يقوم هؤلاء الأشخاص بالاتفاق مع بعض أصحاب سيارات التوزيع للمتاجرة بهذه المخصصات.

وشدد الخبير على وجود الكثير من الأشخاص وأصحاب محطات الوقود والعمال الذين استفادوا من الثغرات الموجودة في البطاقة الذكية لتحقيق مكاسب شخصية وكان لهم دور بفتح الباب لسوق سوداء كان من المقرر إغلاقها مع تطبيق نظام البطاقة الذكية.

وختم بالقول: إن دراسة نتائج تطبيق البطاقة الذكية لم تكن كافية ولم تدرس بعناية.

ع الوتر

رؤوسنا (بلا ريش)!

ليس لدى الحكومة وقطاع الأعمال، ما يقوله أحدهما للآخر.. هذه الخلاصة باتت مؤكداً يمكن اعتناقه وفقاً لمجريات الاجتماع الثاني (للشراكة) بينهما!

في اجتماع الشهر الماضي، بدا رجال أعمالنا وكأن الحكومة داهمتهم بمطالبتها لهم مراكمة المزيد من الأرباح التي جنوها ويجنونها في غمرة الحرب، لكن هذه المرة، عبر تعبئة قسم ولو ضئيلاً منها في قنوات الاستثمار الإنتاجي بعد تطعيمها بالعوامل التنموية الضرورية لمناهضة المنعكسات الخطرة للحصار الاقتصادي.. رفعوا حواجبهم آنذاك، وطفقوا يردون نظرياتهم المعروفة حول طرائق الانعتاق من (الفراغ) الذي يتلولب الاقتصاد الوطني ضمن حلقاته الحادة!

ما اعتبرته الحكومة خذلاناً في الاجتماع الأول ذاك، لم تتأخر عن الانتقام له –فيما يبدو– خلال الثاني الذي عقد الأسبوع الماضي.

فبعدما جددت التذكير بما خلفته الحرب من صعوبات بنيوية، وكررت الحديث على مسامع رجال الأعمال عن أهمية «رفع سقف» الأفكار اللازمة لتجاوزها، وطالبتهم بتقديم رؤيتهم للتنمية الوطنية «لأن الوقت لم يعد يسمح» بمزيد من الانتظار، قفزت الاتحادات مجدداً إلى متاريسها المصنّعة بأكياس المطالب الروتينية التي، وإن كانت محقة تماماً في الأزمنة الطبيعية، إلا أنها تبدو مراوغة إلى حد بعيد إذا ما قيست بازدهار أعمال أعضائها راهناً، وبما تحققه لهم من أرباح أكثر ازدهاراً، على الرغم من الغياب النظري لتلك المطالب!

هذه الزوجة التي مارسها قطاع الأعمال في اجتماع (التشاركية) الثاني لم تمر دون ثمن، ولربما كانت هي الثغرة التي رأت فيها الحكومة طريقاً لانتقامها المعنوي عما جرى في الأول والثاني، فذهبت بعض مفاصلها (الاستشارية) إلى انتقاد ما تعانيه اتحاداتنا الاقتصادية الخمسة من ترهل، وافتقارها (للمأسسة) جراء (الخلل الذي يعتري بنيتها)، لا بل بلغ الأمر حتى مطالبة رجال الأعمال بضرورة (تصويب أوضاعها ونظرتهم إلى العلاقة مع الحكومة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على جميع الصعد)!

الغمز «المنمّق» من قناة الاتحادات وما يقابله من تلكؤ ممنهج، يعكس حالة من القطيعة العاطفية بين الحكومة وقطاع الأعمال على الطرفين الاعتراف بها وتجاوزها بأسرع ما يكون، فكلاهما بحاجة ماسة للآخر على المدى الأطول، وقد حان وقت التعاون معاً للتخلص من عوارض «زمن التهريب» وحمى الأرباح السريعة التي يصعب الشفاء منها بعدما عشعشت حلاوة عائداتها تحت أسنان بعض قطاع أعمالنا وشركائه الفاسدين! فبغض النظر عما يمكن قوله من مجلدات في أداء الحكومة حيال تهيئة الأجواء المثالية للاستثمار، ففي المقابل لدينا اليوم عشرات المشروعات الإنتاجية الجاهزة للاستثمار بقيمة مضافة عالية وأسواق مؤكدة وأرباح مضمونة كتلك التي تم الإعلان عنها عبر مبادرة (إحلال بدائل المستوردات) التي وضعت وزارة الاقتصاد ٤٥ سلعة منها على لائحتها، أم تلك المصلوبة على الموقع الإلكتروني لهيئة الاستثمار، والتي تعد في معظمها مشروعات (كبرى)، تزيد في (كبرها) عما درج اتحاد التجار مؤخراً على المطالبة باشراكه في تشغيلها تشاركياً!

رياح الفشل ستلفح الجميع، بعض رجال أعمالنا، يرتكبون خطأً جسيماً باعتقادهم أن (تبدل الكراسي) سمة حكومية محضة، لربما يجب عليهم إعادة النظر في اعتقادهم هذا بعد هذه الحرب التي طبعتنا بسحنتها الخاصة، للتيقن من ذلك، يكفي لأي منا إلقاء نظرة خاطفة على رأس الآخر، ليتأكد من أنها (بلا ريشة) فوقها!

ولأننا كذلك، وتبعاً للحرب المفصلية التي حاولت وتحاول سحق اقتصادنا الوطني، ومع تزايد حاجاته إلحاحاً إلى الموارد ومن أي مصدر، داخلياً كان أم خارجياً، تتبدى لعبة (القطيعة العاطفية) وكأنها طقس انتحار جماعي من أعلى الكراسي، فمن لم يذهب بقرار، فسيذهب بغيره إذا ما حاصرتنا احتياجاتنا الاقتصادية بأكثر مما تفعل اليوم.

■ علي محمود هاشم

تطورات التكنولوجيا المالية تُحدث تحولاً في المشهدين الاقتصادي والمالي

التكنولوجيا الاقتصادية والمالية الذكية ومردودها الاقتصادي

ينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءاً من إستراتيجيات وطنية للشمول المالي ومحو الأمية المالية والرقمية

الابتكارات المالية التكنولوجية هي الحل لكل مشكلة من مشكلات التنمية

■ د. قحطان السيوفي

ما المقصود بالذكاء الاصطناعي؟

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه قدرة الآلة على محاكاة العقل البشري وطريقته في العمل، كقدرته على التفكير، والاكتشاف والاستفادة من التجارب السابقة، ومع اختراع الحاسوب في منتصف القرن العشرين، تبيّن أن الحاسوب باستطاعته القيام بمهمات أكثر صعوبة، حيث يمكنه اكتشاف إثباتات النظريات الرياضية المعقدة إضافة لقدرته على لعب الشطرنج بمهارة، ومع ذلك بالرغم من إيجابياته الكثيرة من سرعة في المعالجة وسعة تخزينية عالية، إلا أنه، وحتى الآن، لا يوجد برنامج باستطاعته مجاراة مرونة العقل البشري؛ وخصوصاً بما يتعلق بقيامه بالمهمات التي تتطلب الاستنتاجات اليومية التلقائية.

من ناحية أخرى هناك بعض التطبيقات التي استطاعت أن تضاهي مستوى أداء الخبراء والمحترفين بالقيام بمهمات محددة، لعل من هذه التطبيقات المحدودة للذكاء الاصطناعي هي التشخيص الطبي، محركات بحث الحاسوب وقدرته على التعرف على الصوت والكتابة اليدوية.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم

يستخدم العديد من الشركات تقنيات الذكاء الاصطناعي للحصول على أفضل نهج في عملية التعلم، فمن الممكن توفير نظام تعليمي يخصص عملية التعليم لكل طالب بناء على قدراته ومهاراته، إضافة إلى مساعدة من يقوم بالتعليم لتحديد مستوى الطلاب، كما تساعد البرامج على تصحيح الإجابات وتحديد الدرجات، ما يوفر الوقت والجهد للمعلّم.

التطبيقات الرقمية لجوانب من الحياة اليومية

يستخدم الحاسوب الآن في كل معاملة اقتصادية تقريباً في العالم المتقدم، وتتوفل تكنولوجيا الحوسبة بسرعة في العالم النامي، مع الانتشار السريع للهواتف المتنقلة، وقريباً سيكون العالم مرتبطاً بعضه ببعض، وسيتم معظم المعاملات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بوساطة الحاسوب.

أجهزة المنزل الذكي

أصبح بالإمكان إتمام غلق الأبواب تلقائياً بعد خروج الأشخاص من المنزل، والتحكم في إضاءة المنزل من خلال الهاتف من دون الحاجة إلى تحرّك الشخص من مكانه، إضافة إلى استخدام منظمات حرارة مبرمجة مسبقاً بما يناسب درجة الحرارة المطلوبة في المنزل.

على الصعيد الطبي؛ تم استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل نتيجة الفحوصات بسرعة وأكثر دقة، كما بإمكانه تحليل الملاحظات الموجودة في التقارير الطبية والتي على أساسها يتم اختيار العلاج، أيضاً استخدام هذه التقنيات في مراقبة وضع المريض ومدى تجاوبه للعلاج، كما تم استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة السجلات الطبية للمرضى ومعرفة التاريخ المرضي لهم كونها الخطوة الأولى في الرعاية الطبية.

قام العديد من منظمات الصحة بتوصيل كاميرا الويب مع الهواتف الذكية للتأكد من أخذ المريض للجرعة الدوائية ومراقبة تطوّر الوضع الصحّي له.

التكنولوجيا الذكية ومردودها الاقتصادي

يمكن أن يؤثر استخدام الحاسوب في النشاط الاقتصادي من خلال أربعة محاور:

١- جمع وتحليل البيانات: يمكن أن تسجل الحواسيب جوانب عديدة من أي معاملة، ويمكن جمعها وتحليلها لتحسين المعاملات في المستقبل. فتقوم السيارات والهواتف المتنقلة وغيرها من الأجهزة المعقدة بجمع بيانات هندسية تُستخدم لتحديد نقاط الإخفاق وتحسين المنتجات المستقبلية. وتكون النتيجة تكلفة أقل ومنتجات أفضل.

٢ – إضفاء الطابع الشخصي والتصميم وفقاً لأغراض محددة: عادة ما نتوقع أن يكون لدى التجار الذين يعملون عبر الإنترنت معلومات ذات صلة عن تاريخ مشترياتهم، والطريقة التي يفضلونها لدفع الفواتير، وغيرها من التفاصيل.

يسمح استخدام الحاسوب للخدمات التي كانت تناسب الجميع في الماضي بأن تصبح شخصية لتلبي احتياجات الفرد.. يمكن أن تجري النظم المتاحة على الإنترنت تجارب بخوارزميات بديلة في الوقت الحقيقي على الإنترنت، ما يؤدي إلى تحسين مستمر في الأداء.

٣ – الابتكارات التعاقدية: نظراً لأهمية العقود في المعاملات الاقتصادية والتجارية. يمكن أن يساعد التحقق من الأداء على التخلص من المشكلات المتعلقة بالمعلومات غير المتماثلة، والتي يمكن أن تؤثر في كفاءة المعاملات.

٤ – الاتصال والتنسيق: لقد سمحت الأجهزة المتنقلة بإجراء تنسيق عالمي للنشاط الاقتصادي الذي كان في غاية الصعوبة قبل عقد واحد. وعلى سبيل المثال، الاجتماعات التي تعقد عن طريق الفيديو أصبحت الآن مجانية تقريباً، وتحسنت الترجمة التلقائية للوثائق تحسناً كبيراً، ومع انتشار التكنولوجيا المتنقلة في كل مكان، ستصبح المنظمات أكثر مرونة وأكثر استجابة، ما سيتيح لها تحسين الإنتاجية. الشركات الصغيرة المتعددة الجنسيات يمكن أن تعمل على نطاق عالمي لأن تكلفة الحوسبة والاتصالات انخفضت انخفاضاً كبيراً.

ورقاقات النظام العالمي لتحديد المواقع، ورقاقات التواصل الشبكي ورقاقات الذاكرة أصبحت تكلفتها اليوم لا تذكر تقريباً. أصبحت الهواتف الذكية أمراً عادياً حتى في المناطق الفقيرة جداً.

وأتاح توافر هذه المكونات المنخفضة التكلفة للمبتكرين دمج وإعادة دمج هذه المكونات لإنتاج أجهزة جديدة مثل أجهزة مراقبة اللياقة البدنية، وسماعات الرأس الواقعية الافتراضية، ونظم مراقبة المركبات المنخفضة التكلفة، وما إلى ذلك.

المشهد يشير إلى صورة متفائلة لكيفية انعكاس التكنولوجيا على الاقتصاد العالمي، ولكن كيف سيظهر هذا التقدم التكنولوجي في الإحصاءات الاقتصادية التقليدية؟

فلننظر إلى إجمالي الناتج المحلي على سبيل المثال، الذي يعرف عادة على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما في وقت معين. السلعة إذا لم تكن تباع أو تشترى فإنها لا تظهر عادة في إجمالي الناتج المحلي.

ولهذا الموضوع انعكاسات عديدة، فإنتاج الأسر، والمحتوى الذي تدعمه الإعلانات، وتكاليف المعاملات، والتغيرات في الجودة، والخدمات المجانية... كلها أمور غير واضحة لإجمالي الناتج المحلي.

يقول مارتن وولف الأستاذ والخبير الاقتصادي في الفايننشال تايمز:

لأول مرة منذ الثورة الصناعية، ستكون الصين في طليعة تحول اقتصادي ضخم؛ عبر الثورة في مجال الذكاء الاصطناعي تمكنت الصين من القفز إلى أنظمة الدفع الرقمية العالمية، على حين إن الشركات الغربية لا تزال تستخدم التكنولوجيا القديمة.

«السباق» الذي يفترض أن يكون بين الولايات المتحدة والصين اليوم يميز بين أربعة جوانب، الذكاء الاصطناعي «الذكاء الاصطناعي في عالم الإنترنت؛ ثم الذكاء الاصطناعي في قطاع الأعمال الذي يسمح للشركات باستغلال بياناتها بشكل أفضل؛ يليه الذكاء الاصطناعي في مجال الرؤية والتصور...؛ وأخيراً الذكاء الاصطناعي الذاتي التحكم الذي يتفاعل معنا في العالم الحقيقي.

ثمة سؤال مهم حول دور التكنولوجيا المالية في التحولات الاقتصادية؟

إن التطورات السريعة التي تشهدها التكنولوجيا المالية تُحدث تحولاً في المشهدين الاقتصادي والمالي. وبوسع التكنولوجيا المالية دعم النمو الممكن والحد من الفقر عن طريق تعزيز التطور والشمول الماليين والكفاءة في إتاحة الخدمات المالية، لكن لها مخاطرها على المستهلكين والمستثمرين والاستقرار.

قام خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوضع «جدول أعمال للتكنولوجيا المالية» للقضايا الأساسية، التي صُنفت ضمن ١٢ عنصراً.

في العام ما يقدر بنحو ١,٧ مليار بالغ لا تتوافر لهم الخدمات المالية، وبمقدور التكنولوجيا المالية أن تحدث أثراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً لهؤلاء. والعالم بحاجة إلى التأكد من أن ثورة التكنولوجيا المالية ستعود بالنفع على كثيرين وليس على قلة محدودة فحسب.

من ناحية أخرى، صناعة السيارات تتطور بسرعة عن طريق إضافة أجهزة استشعار وقدرة حاسوبية لمنتجاتها.

كان التعرف على صور الأشخاص تحدياً بحثياً للحواسيب منذ ٢٠ عاماً، والآن، تسمح عبر الفرز التلقائي بإيجاد الصور وتنظيمها بسهولة وبسرعة وبالمثل، أصبحت نظم التعرف على الصوت أكثر دقة بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية فقط، ويمكن الآن التواصل بالصوت مع الأجهزة الإلكترونية. كما أصبحت الترجمة الفورية اللفظية واقعاً تحت الاختبار وستصبح أمراً عادياً في المستقبل القريب.

أحدثت الهواتف الذكية اضطرابات في صناعة سيارات الأجرة بإتاحة هذه المعاملات المحسّنة، وتقدم كل جهة فاعلة في الصناعة الآن مثل هذه القدرات أو ستقدمها قريباً.

تعد الهواتف المتنقلة الآن أقوى وأقل تكلفة بكثير، فقد أصبحت مكونات الهواتف المتنقلة «سلعية»، فالشاشات، والمعالجات، وأجهزة الاستشعار،

تحديات كيفية ربط العالم الرقمي بالغير ما زال الفقراء يتداولون النقد فيه

توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في التعليم لتعزيز قدرات ومهارات جيل المستقبل

والتسوية».

يشكل الاقتصاد الرقمي، إلى جانب الرقابة الفعالة، عنصراً ضرورياً في التغلب على المعوقات التي حالت دون تحقيق الشمول المالي، وفي تمكين البلدان النامية من الاستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية الاقتصادية والمالية بهدف تدعيم النمو وتخفيف حدة الفقر. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تكون قضايا التكنولوجيا المالية جزءاً من إستراتيجيات وطنية للشمول المالي ومحو الأمية المالية والرقمية، مع تشجيع تبادل المعرفة بين الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني.

قد يكون من الممكن معالجة كثير من مخاطر التكنولوجيا المالية عن طريق استخدام التكنولوجيات التي تعزز الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بما في ذلك استخدام التكنولوجيا «حلول التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا الرقابية» لدعم الامتثال للضوابط التنظيمية والرقابية.

بالمقابل ضرورة تحديث الأطر القانونية لتهيئة بيئة قانونية داعمة مع مزيد من الوضوح القانوني واليقين فيما يتعلق بأهم الجوانب في أنشطة التكنولوجيا المالية. ومن الممكن إعداد إطار قانوني داعم من وقواعد قانونية واضحة يمكنها استيعاب التغيرات التكنولوجية، بما يتناسب مع ظروف كل بلد،...

وضمان استقرار الأنظمة النقدية والمالية المحلية.

ويمكن أن تؤدي التكنولوجيا المالية إلى إحداث تحول في الأسواق المالية، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تساعد التكنولوجيا المالية البنوك المركزية على تحسين خدماتها، وهو ما يمكن أن يتضمن إصدار العملات الرقمية، والتوسع في إتاحة صورة متفائلة لكيفية انعكاس التكنولوجيا على الاقتصاد العالمي وخدمات الدفع. إضافة إلى إقامة بنية تحتية قوية للخدمات المالية والبيانات للحفاظ على منافع التكنولوجيا المالية.

وتثير إقامة مثل هذه البنية التحتية القوية طيفاً واسعاً من القضايا التي تتعلق بالاقتصاد الرقمي كله، بما في ذلك ملكية البيانات وحمايتها وخصوصيتها والأمن الإلكتروني وحماية المستهلك. ونظراً لأن التكنولوجيات الجديدة تعمل بشكل متزايد عبر الحدود، فإن التعاون الدولي ضروري على صعيد السياسات لتعزيز الفرص والحد من المخاطر... ومن شأن تبادل الخبرات والممارسات الفضلى مع القطاع الخاص والجمهور العام أن يساعد على تحفيز النقاش الأكثر فعالية، مع مراعاة ظروف البلد المعني، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز الرقابة الجماعية على النظام النقدي والمالي الدولي.

على الصعيد العملي، طور باحثون صينيون في معهد بحثي تابع لشركة الصين لعلوم وصناعة الفضاء راداراً ثلاثي الأبعاد مجهزاً بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ما يمنح دقة أكثر لاستكشاف الفضاء تحت الأرض في المدن.

الرادار الذي يحمل اسم «عين النسر–إيه» قادر على استكشاف أمراض التربة والأنابيب على عمق ٦ أمتار تحت الأرض، وتحديد الأهداف بدقة عالية تحت الأرض.

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعليم

يجب توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في قطاع التعليم، بهدف تعزيز قدرات ومهارات جيل المستقبل وللارتقاء بتجربة التعليم.

معدل النمو السنوي لقطاع الذكاء الاصطناعي العالمي في مجال التعليم، سيبلغ ٣١ بالمئة بحلول عام ٢٠٢٧، ما يزيد من قدرة الطلاب على تنمية مهاراتهم وابتكار حلول لمختلف التحديات.

تستهدف إستراتيجية الذكاء الاصطناعي عدة قطاعات حيوية في الدولة كتعزيز التعاون حول البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي بين القطاعين الحكومي والخاص لتطوير مهارات الشباب، وخوض تجربة تعليم تطبيقية لمجالات علوم الروبوتات والذكاء الاصطناعي.

التطورات المتسارعة في استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة تفرض ضرورة تطوير نظام التعليم والتدريب التقني والمهني حتى يتسنّى إعداد جيل قادر على مواكبة الثورات العلمية والتكنولوجية مستقبلاً.

يمكن استغلال التكنولوجيا لتحقيق طفرة حقيقية في جني ثمار الذكاء البشري، أصلاً بجيل جديد من التكنولوجيا يتمحور حول الإنسان، ويهدف إلى إزالة العوائق التقنية دون التواصل العميق والحقيقي بين البشر للتكنولوجيا والاقتصاد.

يمكن لتخيص تأثير التكنولوجيا في الاقتصاد بما يلي:

الزيادة النوعية والكمية في الإنتاجية

تعد زيادة الإنتاجية من أكثر العوامل أهمية للتأثير في التكنولوجيا، ونتيجةً لزيادة الإنتاجية ترتفع أجور الموظفين الفعلية وتقل أسعار المنتجات.

– الحاجة إلى تشجيع البحث والتطوير ينبغي على الحكومات في الدول النامية أن تفضل البحث والتطوير فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا بدلًا من استيرادها وشرائها، وتشجيع المؤسسات والباحثين على إيجاد التكنولوجيا المبتكرة، لتعتمد البلاد على إمكانياتها المحلية.

– الحاجة للمزيد من الوظائف الفكرية المطوّرة تحتاج المؤسسة إلى العلماء والمهندسين والموظفين ذوي المهارات العالية، لكن الحافز لمثل هذه الوظائف مهمة صعبة، ويحتاج ذلك لوضع رواتب مغرية وتأمين وظيفي وطبي.

–زيادة الطلب على رأس المال تمتاز التكنولوجيا في الوقت الحاضر بالطلب المتزايد على رأس المال واستثمار أموال هائلة من أجل اكتساب أو اكتشاف أفكار جديدة واعتمادها، كذلك يتطلّب الموضوع إدارة مالية فعّالة إلى جانب وجود مديرين ماليين مؤهلين.

دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي ومدى تأثيرها الفعلي في مساعدة الفقراء

في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٨، حصل حدثان يركزان على الابتكارات المالية التكنولوجية. وبمجالات تكنولوجيا التأمين، والمدفوعات وحلول الهوية، والمعاشات المتناهية الصغر الرقمية، والائتمان الرقمي، والتجارة الإلكترونية، وخدمات التكنولوجيا التنظيمية، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي... وجميعها من الأمور المُتعلقة بكيفية إعادة النظر في الخدمات المالية لهذا العصر الرقمي.

ثورة التكنولوجيا المالية، تطرح مجموعة من التحديات ويتعين التصدي لها أولاً، تعتبر الابتكارات المالية التكنولوجية هي الحل لكل مشكلة من مشكلات التنمية.

تتمثل المسألة الأخرى بأن الخدمات الرقمية تتعلق بالوصول إلى الفقراء، والتحديات عن كيفية ربط العالم الرقمي بالغير الذي ما زال الفقراء يتداولون النقد فيه. حتى يتسنى وصول الفقراء إلى البيئة الرقمية، من الضروري أن يكون الناس قادرين على تحويل النقدية إلى أموال رقمية وردها إلى نقدية، ولهذا الغرض، ستظل البنية التحتية لخدمات السحب والإيداع مهمة للغاية.

نظرة إلى آفاق المستقبل

تتطلب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد للسنوات القادمة:

×خلق واجهة بينية متاحة في كل مكان بين الاقتصادات الرقمية وغير الرقمية بتكلفة ميسرة لتصل للفقراء.

× جعل نماذج أعمال الخدمات المالية الشاملة قادرة على تلبية احتياجات الفقراء؛ نعرض بعض الأفكار بهذا الشأن.

أظهرت الهند والصين قوة بناء منصات التكنولوجيا المتكاملة وإن كان ذلك بطرق مختلفة، وتسهم كل هذه العوامل في ظهور أنواع المنصات الكبيرة المنتشرة في كل مكان والتي تعمل من دون احتكاك، والمطلوبة أيضاً للمساعدة في الوصول إلى السوق بهدف خدمة الفقراء. حتى يتمكن الفقراء من المشاركة في الاقتصاد الرقمي، نحتاج أيضاً إلى جعل خدمة السحب والإيداع ذات قيمة أفضل لمقدمي الخدمة. لا تزال الخدمات المالية التقليدية مهمة... ولكن يحتاج مقدموها إلى التكيّف مع القفزات التي يشهدها العالم في الابتكارات المالية التكنولوجية، من الصعب على نحو متزايد تقديم مبررات للعمل في مجال التكنولوجيا المتقدمة، ولاسيما، عندما تستثمر المؤسسات الكبيرة مثل آنت فاينشال Ant Financial، والشركة العالمية لتنمية الأعمال للمؤسسات الرقمية الجديدة BBVA، وغوغل، وفيسبوك، وأمازون... على نحو هائل في استخدام التكنولوجيا لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتعميمها، وتأتي التكنولوجيا في صميم التغيير في الخدمات المالية. وتطبيق المالية وتنظيمها من أجل الفقراء.

أجرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مسحاً شمل البنوك المركزية، ووزارات المالية، والجهات ذات الصلة في ١٨٩ بلداً بشأن عدد من الموضوعات.

ظهرت في المسح بعض الاتجاهات المثيرة والمذهلة: الأمن الإلكتروني يهيمن على فكر جميع البلدان، مخاطر الأمن الإلكتروني وحماية البيانات لا تعرف حدوداً مع امتداد أثرها إلى كل القطاعات والبلدان.

أخيراً.. ثمة حقائق حالية ومتوقعة عن الابتكارات المالية التكنولوجية، بدءاً من الذكاء الاصطناعي إلى تطبيقات الهواتف المحمولة، تساعد التكنولوجيا على تيسير حصول البشر على المنتجات والخدمات المالية الفعالة، وهذا يؤكد أن الابتكارات المالية التكنولوجية تتيح الفرصة لتعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع نطاق الشمول المالي في كل دول العالم.

لكل الشباب والصبايا
خط كوول من MTN

- 60 دقيقة و 500 رسالـة محلية
- 2GB سوشال ميديا و15 ساعة MTNTV
- بـ 1000 ل.س. صالحة لـ 5 أيام

بإمكانك إضافة باقة يوتيوب أو باقة الألعاب بـ 500 ل.س.

#كوول_عطوول

للتفعيل اطلب الرمز #080*

MTN